

العلوم الاسلاميه	الكلية
الفقه وأصوله	القسم
a policy'Shari	المادة باللغة الانجليزية
السياسة الشرعية	المادة باللغة العربية
الثالثة	المرحلة الدراسية
بهجت عويد حمدان	اسم التدريسي
Sharia policy and a statement of its importance .and evidence	عنوان المحاضرة باللغة الانجليزية
السياسة الشرعية وبيان اهميتها وادلتها	عنوان المحاضرة باللغة العربية
الأولى	رقم المحاضرة
	المصادر والمراجع

محتوى المحاضرة

. أولا : السياسة الشرعية وبيان اهميتها وادلتها
بعد مفهوم " السياسة الشرعية " من أجل علوم الشريعة مكانا وقدرًا،
وأعظمها نفعا وأثرا، وفي القيام بها حراسة للدين وحسن تدبير لأمر
المسلمين، كما تعتبر وسيلة هامة لتحليل وفهم طرق إدارة الدول الاسلامية
لشؤون راعيتها وتعاملاتها مع الداخل والخارج.
ويرتبط مفهوم السياسة الشرعية مع العلوم الأخرى ويمتزج بالفقه
الاسلامي امتزاجا طبيعيا، لأن الفقه السياسي بمثابة الفهم الدقيق لقواعد
الشرع والعملية الاستنباطية للواقعة الحادثة، وكانت السياسة الشرعية هي
أداة التنفيذ والتطبيق لهذه القواعد.

أن كلمة [السياسة] لم ترد في القرآن الكريم، لا في مكة، ولا في مدنيه، ولا أي لفظة مشتقة منها وصفا أو فعلا. وقد يتخذ البعض من هذا دليلا على أن القرآن -أو الإسلام- لا يهتم بالسياسة ولا يلتفت إليها. وهذا غير صحيح ، فقد لا يوجد لفظ ما في القرآن الكريم، ولكن معناه ومضمونه منتشر متفرق في القرآن.

ولكن وردت كلمة السياسة في السنة النبوية ، حيث وجد فيها حديثا تضمن ما اشتق من السياسة، فعن أسماء بنت ابي بكر الصديق رضي الله عنهما في قيامها بخدمة زوجها الزبير بن العوام رضي الله عنه ، تقول أسماء : (فكنت أعلف فرسه ، وأكفيه مؤنته ، وأسوسه ، وأدق النوى لناضحه) ولما أعطاه النبي صلى الله عليه وسلم خادما من السبي جاءه ، قالت : (كفتني سياسة الفرس) .

وفي الحديث وهو عن أبي هريرة، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء ..)) أي : تتولى أمورهم كما يفعل الأمراء والولاة بالرعية .

ومن شواهد ذلك أيضا : قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه (: قد علمت ورب الكعبة متى تهلك العرب إذا ساس أمرهم ؛ من لم يصحب الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولم يعالج أمر الجاهلية) . فالسياسة في اللغة معنيان:

الأول: فعل السائس، وهو من يقوم على الدواب وبروضها.
الثاني: القيام على الشيء بما يصلحه. يقال: ساس الأمر سياسة: إذا دبره ، وساس الوالي الرعية: أمرهم ونهاهم وتولى قيادتهم.

تعرف السياسة الشرعية في الاصطلاح بعدة معان : ف قيل في تعريفها : أنها تدبير شؤون الدولة الإسلامية بما لم يرد في النص، أو في ما يتغير أو يتبدل في سبيل مصلحة الأمة، وبما يكون متفقا مع أصول الشريعة الإسلامية العامة وأحكامها

(١) وقيل : أنها ما يصدره الحاكم من القرارات زجرا لواقع فاسد، أو علاجا) .
لوضع خاص، أو وقاية من فساد متوقع
مصادر السياسة الشرعية

تعد أحكام السياسة الشرعية هي أحكام شرعية، وبالتالي فإن مصادرها هي نفس مصادر الشريعة الإسلامية، وهذه المصادر هي:
نوعان:

1. مصادر نصية:
وهي ١- الكتاب ٢- والسنة ٣- والاجماع ٤- وقول الصحابي ٤ -
وشرع من قبلنا.
ومصادر اجتهادية :
2. وهي مصادر تعتمد على المصادر النصية يجمعها كلها لفظ الاجتهاد: كالقياس والمصلحة والاستحسان وسد الذرائع .
الأحكام المتعلقة بالسياسة الشرعية. والمراد مما ورد في القرآن من النوع الأول :
ما جاء من قصة الخضر مع موسى عليهما السلام حيث قام الخضر بخرق السفينة التي ركبها مع موسى عليهما السلام مما قد يعرض ركابها للخطر ولم يكن قد ظهر من مالكي السفينة شيئا يستحقون به هذه المعاملة مما دفع موسى عليه السلام لإنكار ذلك الفعل.
وقام الخضر بقتل الغلام من غير أن يظهر منه ما يستوجب قتله مما دعا موسى عليه السلام لإنكار ذلك .
كما قام الخضر بإقامة الجدار الذي وهى وكان عرضة للسقوط في قرية رفض أهلها أن يضيفوها، وقد كانت هذه التصرفات جميعها قبل معرفة أسبابها تصرفات غير مقبولة بل منكرة وهو ما دفع موسى عليه السلام للاعتراض على الخضر عليه السلام والإنكار عليه، رغم أن الله تعالى كان قد أخبره أن الخضر على علم لا يعلمه موسى عليه السلام لكن مخالفة ظاهر هذه التصرفات لما هو معلوم من الشريعة دفعت موسى عليه السلام إلى المبادرة بالإنكار، وقد بين القرآن بعد ذلك السبب في كل تلك التصرفات مما تبين منه حكمة هذه التصرفات وكيف أنها واجهت حالات بما هو أنسب له وأصلح، وهذه التصرفات مما ينطبق عليها تعريف السياسة الشرعية وهي سياسة إلهية لأن الخضر لم يفعلها من تلقاء نفسه وإنما فعلها بأمر الله تعالى له فقد قال لموسى بعدما بين له حكمة تلك التصرفات: {وما فعلته عن أمري} [الكهف من الآية: ٨٢]

• ومما يعد من السياسة الشرعية الواردة فى القرآن بالطريق المباشر ما فعله يوسف عليه السلام من التصرف الذي تمكن به من أخذ أخيه من إخوته حيث لم يكن يمكنه أخذ أخيه فى دين الملك فى وقته، وقد بين الله تعالى أن تلك الطريقة التى اتبعها يوسف كانت مما أرشده الله إليها وذلك فى قوله تعالى: {كذلك كدنا ليوسف ما كان ليأخذ أخاه فى دين الملك} [يوسف: ٧٦]، فهى بذلك من السياسة الإلهية.

ومن أمثلة ما جاء من باب الاجتهاد فى الكتاب مما يدل على أحكام السياسة الشرعية بيان شروط من يتولى أمر المسلمين فعلى سبيل المثال لا الحصر ما ورد مما يستدل به من اشتراط العلم وسلامة البدن والحواس لمتولى أمر الولاية مع عدم اشتراط امتلاكه لنصاب مالي معين قوله تعالى فى قصة ولاية طالوت على بني إسرائيل فعندما {وقال لهم نبهم إن الله قد بعث لكم طالوت ملكا}

[البقرة: ٢٤٧]، تعجبوا من ذلك وأنكروه لأنه لم يؤت سعة من المال وكانوا يظنون أن الملك يتطلب أن يكون الملك حائزا لمقدرة مالية معينة فقالوا: {أنى يكون له الملك علينا ونحن أحق بالملك منه ولم يؤت سعة من المال} [البقرة: ٢٤٧]، فبين الله لهم تعالى أن المقدرة المالية ليست شرطا فى استحقاق ولاية الأمر ودلهم على الشروط الحقيقية التى ينبغى وجودها فقال: {إن الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة فى العلم والجسم} [البقرة: ٢٤٧]، أي إن المؤهلات الحقيقية للولاية لا تكمن فى المقدرة المالية وإنما تكمن فى سعة العلم التى تمكنه من فهم الأمور على وجهها الصحيح، وسلامة البدن والحواس التى يتمكن بهما من تحقيق مقصود الولاية على وجه لا يشوبه خلل.

والمراد بالسنة ما أثر عن الرسول صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير بشرط أن يصل إلينا من طريق تقوم به الحجة وهو أن يكون الحديث صحيحا أو حسنا حسبما بين علماء الحديث ذلك. ودلالاتها إما دلالة مباشرة وإما دلالة بالاجتهاد،

فمن الأحاديث التى تبين بعض أحكام السياسة الشرعية بالدلالة المباشرة وهو عدم تولية من يطلب الإمارة ما رواه أبو موسى الأشعري، قال: دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم أنا ورجلان من بني عمى، فقال أحد الرجلين:

يا رسول الله، أمرنا على بعض ما ولاك الله عز وجل، وقال الآخر مثل ذلك، فقال)) : إنا والله لا نولى على هذا العمل أحدا سألته، ولا أحدا من الأحكام السياسية المباشرة ومن ثم يحق لنا أن نقول نبوية .

ثانيا : اسس السياسة الشرعية ، ومصادرها وضوابطها

أولا : اسس السياسة الشرعية :

أسس السياسة الشرعية العامة: هي تلك القواعد الأساسية التي تبنى عليها

دولة الإسلام، ويستلهم منها النهج السياسي للحكم.

الأساس الأول: سيادة الشريعة:

يؤكد القرآن الكريم هذه السيادة في أكثر من موضع، من ذلك قوله تعالى:

{وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة

من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضللا مبينا}

وقوله تعالى: {ثم ردوا إلى الله مولاهم الحق ألا له الحكم وهو أسرع

الحاسين} قال ابن جرير: ألا له الحكم والقضاء دون سواه من جميع خلقه

؛ وذلك حق في الدنيا والاخرة؛ لان مبنى الحساب في الاخرة إنما يقوم

على عمل الناس في الدنيا .

- وما دامت الحاكمية في هذا العالم لشريعة الله تعالى في كل شؤون

الحياة وإلى آخر الزمان، فإن الكثير من الآيات جاءت أمرة بتطبيق أحكامها

واتباع ما أمرت به وترك ما نهت عنه. من ذلك قول الله تعالى: (ثم جعلناك

على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون}

قال ابن جرير: فاتبع تلك الشريعة التي جعلناها لك، ولا تتبع ما دعاك إليه

الجاهلون بالله الذين لا يعرفون الحق من الباطل، فتعمل به فتهلك إن

عملت به، وهو قول ابن عباس وقتادة وابن زيد.

من أهواء الجهال ودينهم المبني على هوى وبدعة ، ومن ذلك قوله تعالى:

{اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلا ما تذكرون}.

قال القرطبي: قوله تعالى: {اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم} يعني الكتاب

والسنة. قال تعالى:

{وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا}

الأساس الثاني: الشورى:

الحكم أمانة، والإمام ومن يتولى السلطة مسئولون عن تلك الأمانة. لذلك

كان من صفاتهم أنهم لا يستبدون برأي ولا يغفلون عن الاستفادة من

عقول الرجال .

لقوله تعالى: {وأمرهم شورى بينهم} .

العلوم الاسلاميه	الكلية
الفقه وأصوله	القسم
a policy'Shari	المادة باللغة الانجليزية
السياسة الشرعية	المادة باللغة العربية
الثالثة	المرحلة الدراسية
بهجت عويد حمدان	اسم التدريسي
Jurisprudence sources and the foundations of the provisions of the Shariah policy	عنوان المحاضرة باللغة الانجليزية
المصادر الاجتهادية وأسس احكام السياسة الشرعية	عنوان المحاضرة باللغة العربية
الثانية	رقم المحاضرة
	المصادر والمراجع

. ومن أهم المصادر الاجتهادية فى التوصل إلى أحكام السياسة الشرعية مراعاة المصلحة

بحيث تحصل المصلحة وتدرأ المفسدة، وإذا تعارضت مصلحتان بحيث لم يمكن تحصيلهما معا، قدم تحصيل أعلى المصلحتين ولو أدى ذلك إلى تفويت أدناهما وإذا تعارضت مفسدتان بحيث لم يمكن درأهما معا، فإن المفسدة الكبرى تدرأ ولو أدى ذلك للوقوع في المفسدة الصغرى، ومن أمثلة ذلك:

ما يفتي به علماء أهل السنة والجماعة من ترك الخروج على أئمة الجور، ففي هذه الحالة مفسدتان:

١- مفسدة الجور والظلم الذي يقع من الوالى الظالم.

٢ - مفسدة الخروج وما يترتب عليها من القتال وتهديد وحدة الجماعة.
ولا شك أن المفسدة الثانية أشد فاحتملت المفسدة الأولى الأقل ضررا من
أجل ألا تقع المفسدة الثانية الأشد، وبهذا المقياس أجمع أهل العلم على
وجوب الخروج على الحاكم لو ارتد عن الإسلام لأن مفسدة ردة الحاكم
أشد من أي مفسدة .

قال ابن حجر في حالة ردة الحاكم عن الإسلام " :ينعزل بالكفر إجماعا
فيجب على كل مسلم القيام في ذلك فمن قوي على ذلك فله الثواب ومن
داهن فعليه الإثم ومن عجز وجبت عليه الهجرة من تلك الأرض." ولهذا
المصدر أمثلة كثيرة في تقرير أحكام السياسة الشرعية ولعل فيما تقدم ما
يكفي لبيان هذا الأمر.

. ثانيا : اسس السياسة الشرعية ، ومصادرها وضوابطها
أولا : اسس السياسة الشرعية :
أسس السياسة الشرعية العامة: هي تلك القواعد الأساسية التي تبنى عليها
دولة الإسلام، وبستلهم منها النهج السياسي للحكم.
الأساس الأول: سيادة الشريعة:
يؤكد القرآن الكريم هذه السيادة في أكثر من موضع، من ذلك قوله تعالى:
{وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة
من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضللا مبينا}
وقوله تعالى: (ثم ردوا إلى الله مولاهم الحق ألا له الحكم وهو أسرع
الحاسين) قال ابن جرير: ألا له الحكم والقضاء دون سواه من جميع خلقه
؛ وذلك حق في الدنيا والآخرة؛ لأن مبنى الحساب في الآخرة إنما يقوم
على عمل الناس في الدنيا .

- وما دامت الحاكمية في هذا العالم لشريعة الله تعالى في كل شؤون
الحياة وإلى آخر الزمان، فإن الكثير من الآيات جاءت أمرة بتطبيق أحكامها
واتباع ما أمرت به وترك ما نهت عنه. من ذلك قول الله تعالى: (ثم جعلناك
على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون)

قال ابن جرير: فاتبع تلك الشريعة التي جعلناها لك، ولا تتبع ما دعاك إليه الجاهلون بالله الذين لا يعرفون الحق من الباطل، فتعمل به فتهلك إن عملت به، وهو قول ابن عباس وقتادة وابن زيد.
من أهواء الجهال ودينهم المبني على هوى وبدعة، ومن ذلك قوله تعالى: {اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلا ما تذكرون}. قال القرطبي: قوله تعالى: {اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم} يعني الكتاب والسنة. قال تعالى: {وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا} الأساس الثاني: الشورى:
الحكم أمانة، والإمام ومن يتولى السلطة مسئولون عن تلك الأمانة. لذلك كان من صفاتهم أنهم لا يستبدون برأي ولا يغفلون عن الاستفادة من عقول الرجال .
لقوله تعالى: {وأمرهم شورى بينهم} .

ومن ذلك الرحمة بالرعية وتأجيل ما يمكن تأجيله من الأمور المشروعة .
تجنبنا لنفرة قلوبهم .
يبين ذلك ما ورد أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال لعائشة: ((لولا قومك حديث عهدهم بكفر لنقضت الكعبة، فجعلت لها بايين: باب يدخل الناس: (وباب يخرجون)) (أخرجه البخاري، كتاب العلم، رقم [١١٢٣]، ومسلم، كتاب الحج، رقم [٢٣٧١])
فالرسول صلى الله عليه وسلم نظر في مآل هذا التصرف الصحيح المطلوب، فوجد أن العرب قد ينفرون من ذلك لحدثة عهدهم بالكفر، فكفه هذا المال عن ذلك التصرف الذي لم يكن فعله واجبا على الفور. ولذلك ترجم عليه البخاري بقوله: "باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه فيقعوا في أشد منه. "
• قال ابن حجر: "وفيه اجتناب ولي الأمر ما يتسرع الناس إلى إنكاره، وما يخشى منه تولد الضرر عليهم في دين أو دنيا" (فتح الباري [٤٤٨] / [٣]).
ومن الأحكام الاجتهادية في السياسة الشرعية التي دلت عليها السنة النبوية مسألة استخلاف الإمام لشخص صالح للإمارة يكون بديلا عنه متى ما شغل منصب الإمامة

وذلك بين واضح في تولية أبي بكر رضي الله تعالى عنه الولاية بعد وفاة رسولنا الكريم محمد صلى الله عليه وسلم، فقد جاء في الروايات المروية في الصحاح أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد هم بكتابة كتاب حملة كثير من أهل العلم على أنه لأبي بكر بالخلافة من بعده ثم تراجع عن ذلك وعلل ذلك بقوله ((ياأبي الله والمؤمنون إلا أبا بكر)) قال البيهقي " وقد حكى سفيان بن عيينة عن أهل العلم، قيل: إن النبي، عليه الصلاة والسلام، أراد أن يكتب استخلاف أبي بكر، رضي الله عنه، ثم ترك ذلك اعتمادا على ما علمه من تقدير الله تعالى"، فهم الرسول صلى الله عليه وسلم بفعل ذلك دليل على صحته وجوازه؛ لأنه لا يهمل إلا بالحق، وتركه لكتابة ذلك لعلمه أن عدم الكتابة لا يترتب عليه شردل على أن الكتابة والعهد لمن يأتي بعده تابع مصلحة الأمة من وراء العهد أو تركه. والمراد بالإجماع : اتفاق المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم على نسبة أمر من الأمور للشريعة.

العلوم الاسلاميه	الكلية
الفقه وأصوله	القسم
a policy'Shari	المادة باللغة الانجليزية
السياسة الشرعية	المادة باللغة العربية
الثالثة	المرحلة الدراسية

اسم التدريسي	بهجت عويد حمدان
عنوان المحاضرة باللغة الانجليزية	انواع السياسة الشرعية
عنوان المحاضرة باللغة العربية	Types of legal policy
رقم المحاضرة	الثالثة
المصادر والمراجع	

أنواع السياسة الشرعية

أولاً: السياسة الشرعية في الحكم:

الإمامة:

من الثابت أن الإسلام دين ودولة؛ لأن القرآن الكريم هو كتاب عقيدة كما هو كتاب أحكام وقواعد تنظم صلة الإنسان بالإنسان وبالإنسان بالمجتمع، والمجتمع المسلم بغير المسلم في حالة السلم والحرب. وهو إلى جانب ذلك يحوي كل أنواع الحقوق وفروعها. فالحقوق المدنية إلى جانب الحقوق الجزائية، والاقتصادية، والمالية، والتجارية، والدولية بفرعها العامة والخاصة. ولم تكن هذه الحقوق مواعظ متروكة لرغبة الإنسان، وإنما هي أحكام آمرة واجبة التنفيذ، وهذا لا يكون إلا بقيام الدولة. وهذه الدولة لا بد لها من إمام (رئيس) يتولى أمورها، كما يسهر على مصلحة الأمة.

(أ)

وقد أرشد القرآن الكريم إلى ذلك بهذه الآية المجيدة: {واذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة}. قال القرطبي: هذه الآية أصل في نصب إمام وخليفة يسمع له ويطاع؛ لتجتمع به الكلمة، وتنفذ به أحكام الخليفة.

(ب) وفي السنة أن رسول الله عليه الصلاة والسلام قال: ((لا يحل لثلاثة نفر

يكونون بأرض فلاة إلا أمروا عليهم أحدهم)) .

وقال صلى الله وسلم)) : إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم)) .

قال الشوكاني: وإذا شرع هذا لثلاثة يكونون في فلاة من الأرض أو يسافرون، فشرعته لعدد أكثر يسكنون القرى والأمصار ويحتاجون لدفع التظالم وفصل الخصم، أولى وأحرى. وفي ذلك دليل لقول من قال: إنه يجب على المسلمين نصب الأئمة والولاية والحكام . ولما كان صلاح البلاد وأمن العباد وقطع مواد الفساد وإنصاف المظلومين من الظالمين لا يتم إلا بسultan قاهر قادر لذلك وجب نصب إمام يقوم بحراسة الدين وسياسة أمور الأمة، وهو فرض بالإجماع .

وأما صفات هذا الإمام وشروطه وما تتعقد به إمامته فتتظر في (الإمامة الكبرى) (وبيعة)

حقوق الإمام:

ذهب الماوردي وأبو يعلى إلى أن للإمام حقين: الطاعة والنصرة. وقال ابن جماعة: إنها عشرة حقوق: الطاعة، والنصيحة، والتعظيم، والاحترام، والإيقاظ عند الغفلة، والإرشاد عند الخطأ، والتحذير من كل عدو، وإعلامه بسيرة عماله، وإعانتته، وجمع القلوب على محبته، والنصرة . وهذه الحقوق : لا تكون للإمام إلا إذا أطاع الله سبحانه ولزم فرائضه وحدوده، وأدى للأمة حقوقها الواجبة عليه. وبرعاية الأمة هذه الحقوق تصفو القلوب وتجتمع الكلمة ويتحقق النصر. فرائضه واتباع أوامره؛ لأنه رأس الدولة. (١)

حقوق الأمة التي هي واجبات للإمام يمكن أن تجمع في عشرة

1. حفظ الدين والحث على تطبيقه، ونشر العلم الشرعي وتعظيم أهله ومخالطتهم ومشاورتهم.
 2. حراسة البلاد والدفاع عنها، وحفظ الأمن الداخلي.
 3. النظر في الخصومات، وتنفيذ الأحكام.
 4. إقامة العدل في جميع شئون الدولة.
 5. تطبيق الحدود الشرعية.
 6. إقامة فرض الجهاد.
 7. عمارة البلاد، وتسهيل سبل العيش، ونشر الرخاء.
 8. جباية الاموال على ما أوجبه الشرع من غير عنف، وصرفها في الوجوه المشروعة وعلى المستحقين، من غير سرف ولا تقدير.
- (٩) أن يولي أعمال الدولة الأمناء النصحاء أهل الخبرة.
- (١٠) أن يهتم بنفسه بسياسة الأمة ومصالحها، وأن يراقب أمور الدولة ويتصفح أحوال القائميين عليها .
- ثانيا : السياسة الشرعية في العقوبة:
- أولا : - العقوبة سياسة:
- تنقسم العقوبة إلى:
- (أ) عقوبات مقدره شرعا : وهي الحدود والقصاص.
- (ب) وعقوبات غير مقدره، وهي التعزير.
- أما العقوبة سياسة: فتكون عند اقتراف جريمة أو معصية، وبهذا ترادف التعزير:
- فقد صرح الحنفية : بأن النباش لا يقام عليه حد السرقة، فإن اعتاد النباش أمكن أن تقطع يده على سبيل السياسة.
- كما صرحوا بأنه قد تزداد العقوبة سياسة. فإذا أقيم حد السرقة - مثلا - فقطعت يد السارق جاز حبسه حتى يتوب .

ثانيا : السياسة الشرعية في العقوبة

أولا : - العقوبة سياسة:

تقسم العقوبة إلى:

(أ) عقوبات مقدره شرعا : وهي الحدود والقصاص.

(ب) وعقوبات غير مقدره، وهي التعزير.

أما العقوبة سياسة: فتكون عند اقرار جرمه أو معصية، وبهذا ترادف التعزير:

فقد صرح الحنفية : بأن النباش لا يقام عليه حد السرقة، فإن اعتاد النباش أمكن أن تقطع يده على سبيل السياسة.

كما صرحوا بأنه قد تزداد العقوبة سياسة. فإذا أقيم حد السرقة - مثلا - فقطعت يد لسارق جاز حبسه حتى يتوب .

كما صرح الحنفية والمالكية :

بأن للإمام حبس من كان معروفا بارتكاب جرائم ضد الأشخاص، أو الأموال ولو لم يقترف جريمة جديدة، ويستمر حبسه حتى يتوب؛ لأن عثمان بن عفان سجن ضابئ بن الحارث وكان من لصوص بني تميم وفتاكهم، حتى مات في السجن.

وكذلك يفعل مع من عرف بالشر والأذى وخيف أذاه لأن ذلك مما يصلح الله به العباد والبلاد.

التعزير سياسة:

ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عزر المختئين وأمر بإخراجهم من المدينة المنورة ونفيهم وجاء عن عمر: أنه كان ينفي شارب الخمر إلى خيبر زيادة في عقوبته.

ونفى نصر بن حجاج لما خاف فتنة نساء المدينة بجماله، بعد أن قص شعره فرآه زاد جمالا.

ولذلك جاز نفي أمثال هؤلاء إلى بلد يؤمن فساد أهله. فإن خاف به عليهم حبس. وبهذا أخذ أحمد؛

لأن هذا ليس من باب المعاقبة، وإنما من قبيل الخوف من الفاحشة قبل وقوعها.

وقد ورد في السنة تغريب الزاني غير المحصن بعد جلده في حديث زيد بن خالد .

وهذا عند أكثر الفقهاء جزء من الحد،

وقال الحنفية:

إنه لا يغرب حدا، وأجازوا تغريبه سياسة، دون تحديده بسنة، بل بقدر ما يراه الإمام إذا كانت هناك

مصلحة عامة توجب ذلك.

وذهب الحنابلة :

إلى تحريم حبسه بعد الحد. فإن لم ينزجر جاز للإمام حبسه حتى يتوب.

وقيل: حتى يموت .

القتل سياسة:

يجز بعض الفقهاء القتل على سبيل السياسة في جرائم معينة .

من له حق العقوبة سياسة

للعلماء خلاف في تحديد من له حق فرض العقوبة سياسة.

هل هو الإمام ونوابه، أم هو القاضي؟ .

المصدر

أهم الفروق بين السياسات الشرعية والسياسات الوضعية :

أما عن الفروق بين السياسات الشرعية والسياسات الوضعية ، فهي فروق جوهرية تظهر بوضوح من

مف

قتضى النظر الذي تحمل عليه الكافة في كل منهما ، بدءا من المصدر

والاصول وانتهاء بالمسائل ودقائق الفروع .

أولاً : من السياسة الشرعية
مصدرها الوحي الإلهي ؛ لأنها مستمدة من شرع الله تعالى
السياسة الوضعية مصدرها الفكر البشري لأنها في جملتها أحكام وقوانين وضعها بشر ، يوصفون في
أحس أحوالهم بأنهم من العقلاء ، وذوي البصيرة بتدبير أمور الدولة .

السياسة الشرعية جزء من حقيقة
أي بقوة الدساتير ؛ وإن وجد فيها شيء وجوه كثيرة الدين الاسلامي الذي يجمع بين
من دين ؛ فقد تشتمل على بقايا دين
مطالب الدين والدنيا .
محرف ومنسوخ ، كاليهودية والنصرانية
، أو دين اخترعه بشر كالبودية، أو مذهب تفصل السياسة عن الدين والخلق كالعلمانية .
ثانياً : من
وهي القرآن والسنة .
أن مصادر السياسات الوضعية .
وما يحمل عليهما بوساطة العلماء تختلف باختلاف تلك السياسات، وما
الاصول
المجتهدين من) إجماع أو قياس نشأت فيه من مجتمعات في ظل ظروف أو استحسان أو عرف أو
غير
خاصة مكانية وزمانية .
(ذلك)
ثالثاً :
اما بخصوص الجهة التي تقرر واما التي تقرر السياسات الوضعية ؛ السياسة الشرعية ؛
فهي ما يعبر عنه بسلطة إعداد الدستور تقرير تلك فهي أولو الأمر من الحكام السياسات،
والعلماء
ومجال
تقريرها

العلوم الاسلاميه	الكلية
الفقه وأصوله	القسم
a policy'Shari	المادة باللغة الانجليزية
السياسة الشرعية	المادة باللغة العربية
الثالثة	المرحلة الدراسية
بهجت عويد حمدان	اسم التدريسي
The priorities of the legitimate policy in the preservation of the state	عنوان المحاضرة باللغة الانجليزية
اولويات السياسية الشرعية في حفظ الدولة	عنوان المحاضرة باللغة العربية

رقم المحاضرة	الرابعة
المصادر والمراجع	

ثالثا: أولويات السياسة الشرعية في حفظ الدولة :

الأولويات لغة :

الأولويات " من " (أول) الهمزة والواو واللام أصلان: ابتداء الأمر وانتهائه. وأول ذي أول، وأول أول، أي قبل كل شيء.

"وأولوية [مفرد]: مصدر صناعي من أولى: أحقية، أسبقية، أفضلية، له الأولوية في هذا العمل، هو صاحب أولوية في هذا الترشيح .

الأولويات اصطلاحا

عرفت الأولويات بأنها: بأنها "ترتيب الأعمال من حيث التقديم والتأخير، أو بأنها الأحقيات في التقديم والتأخير."

وبصح القول بأن المعنى الثاني أقرب ما يكون إلى المعنى اللغوي.

وخلاصة المعنيين اللغوي والاصطلاحية أن الأولويات تعني الأشياء التي لها الأسبقية والأحقية في التقديم على ما سواها.

المعنى الاصطلاحية لفقه الأولويات في السياسة الشرعية: وتعريف السياسة الشرعية:

وضع الأحكام الشرعية المتعلقة بتدبير شؤون الدولة؛ كل حكم في مرتبته، ثم تقديم الأولى فالأولى؛ بناء على معايير شرعية صحيحة يهدي إليها نور الوحي ونور العقل.

وعبارة "الأحكام الشرعية المتعلقة بتدبير شؤون الدولة " تشمل كل

"الأحكام الشرعية المتعلقة بشكل الدولة ونظمها ووظائفها، والحكومة

وسلطاتها، والمتعلقة بالرأي العام ومكوناته، والجماعات والهيئات ذات الأثر

في السلطة، كما تشمل الأحكام المتعلقة بالعلاقات الدولية والقوانين

الحاكمة لها"، ويخرج بهذا القيد السياسة الوضعية التي لا تجعل الشريعة الإسلامية المرجع الأول لها.

يوضع كل شيء في موضعه بالقسطاس المستقيم دون إفساد ولا طغيان، كما قال تعالى:

{والسمااء رفعها ووضع الميزان (٧) ألا تطغوا في الميزان (٨) وأقيموا الوزن

بالقسط ولا تخسروا الميزان} {الرحمن: ٩- ٧}

وعبارة " :بناء على معايير شرعية صحيحة يهدي إليها نور الوحي ونور العقل " تعني الأساس الذي يتم الترجيح بين الأولويات بناء عليه؛ وهو الوحي الرباني مع العقل الواعي، فلا بد من تكامل هذين الأمرين، لأن المصدر هو الوحي، لكنه بحد ذاته يدعو إلى إعمال العقل والتفكير في كثير من المواضع، وإذا كانت قضايا السياسة الشرعية متغيرة عبر

الأزمة والأمكنة والظروف؛ أما النصوص الشرعية -بالمقابل- ثابتة؛ فحظ إعمال العقل فيها كبير وواسع، وهو ما يعبر عنه العلماء بمراعاة المصالح المرسلة واستتباط المقاصد وإعمالها وفقه الواقع، ونحو ذلك. أهمية فقه الأولويات في السياسة الشرعية ويتجلى هذا بإيراد أهمية هذا الفقه من خلال أثره في الواقع، ثم من خلال تأثيره على نظرة غير المسلمين إلى الإسلام، وأخيرا من خلال بيان حكمه الشرعي.

(١) من حيث أثره في الواقع:

المتأمل في واقع ممارسات بعض المسلمين أو تصورهم لما ينبغي أن يكون عليه التعامل الاسلامي مع القضايا السياسية؛ يرى خلا كبيرا في الفتح أدى الى خلل كبير في التعامل،

: ومن الآثار السلبية لغياب هذا الفقه

انشغال فئات من المسلمين - علماء وغيرهم- في قضايا فرعية" أو قضايا تاريخية مرت عليها القرون؛

لتكون وسيلة تفرقة وعداوة وقطيعة؛ إلى أن تتطور القضية، وتتحول إلى فتن وحروب أهلية أو إقليمية تأتي على الأخضر واليابس، ثم يتدخل العدو -باسم حقوق الإنسان وحماية الأقليات وحفظ السلام وغير ذلك- لتحقيق مصالحه؛

• فينهب خيرات المسلمين ويطبق عليهم ما شاء من القوانين. وسواء أكان النباش في التاريخ وإثارة هذه القضايا.

من هؤلاء المسلمين أنفسهم أم كان من عناصر خارجية؛ إلا أنها (يفضل هنا القول: فإنها، أو فقد ..) لقيت القبول في صفوف المسلمين؛ في كلتا الحالتين أن إدراك فقه الأولويات بضرورة النظر إلى واقع المسلمين وما يتطلبه من أولوية ترك الخلافات وتوحيد الكلمة في القرارات المصيرية- من الأسباب الرئيسة لتفادي مثل هذه الأوضاع السيئة.

ومن جانب آخر؛ فإن فقه الأولويات في السياسة الشرعية "يمنع من التهور واستعجال النتائج"، ويوطن على ضبط النفس والتعقل وتقديم المصالح المستقبلية الباقية على المصالح الشكلية المؤقتة أو الجزئية.

من حيث نظرة غير المسلمين إلى الإسلام :

في حالات عديدة يقع نفور اناس من الإسلام بعدما تتشوه صورته لديهم؛ بسبب تصرفات من بعض المسلمين؛ متمثلة في العلاقة العدوانية؛ إما فيما بينهم وبين إخوانهم المسلمين، أو فيما بينهم وبين غير المسلمين، وكثيرا ما يرجع السبب في هذا :

إلى غياب النظرة الواضحة والفهم العميق لمقاصد الشريعة الإسلامية في أبواب السياسة الشرعية، وتقديم الأهم فالمهم وفقا لمختلف الظروف والمعطيات، ولهذا فوضع معايير لترتيب الأولويات في السياسة الشرعية، ومحاولة إسقاطها على الممارسات السياسية يعد خطوة كبيرة في سبيل تصحيح النظرة نحو الإسلام، /وتحبيب الناس إليه)/. وتحبيبه إلى الناس أو.. وتحبيب الناس به)

ومما ينفر عن هذا الدين - من وجهة نظر الباحث- أن يكون الإسلام مرتبطا بالتخلف والفقر والتبعية شبه الكلية للغير، وهذا طبعا له أسباب كثيرة ليس المجال هنا لتفصيلها، لكن السبب المرتبط بالموضوع هو الكم المتراكم لعشرات السنين)) - الأصح: عشرات السنين)) من اختلالات في فقه الأولويات في الفكر أولا، ثم في السلوك ثانيا. وبأبي التوجيه الرباني للمسلمين بأن يدعوا الله تعالى ألا يجعلهم سببا لنفور الكفار عن هذا الدين: {ربنا لا تجعلنا فتنة للذين كفروا واغفر لنا ربنا إنك أنت العزيز الحكيم} [الممتحنة: 5، أي "لا تغلب الذين كفروا علينا، واصرف عنا ما يكون به اختلال أمرنا وسوء الأحوال كيلا يكون شيء من ذلك فاتنا الذين كفروا، فيظنوا أنا على الباطل وأنهم على الحق".

من حيث نظرة غير المسلمين إلى الإسلام

في حالات عديدة يقع نفور أناس من الإسلام بعدما تتشوه صورته لديهم؛ بسبب تصرفات من بعض المسلمين؛ متمثلة في العلاقة العدوانية؛ إما فيما بينهم وبين إخوانهم المسلمين، أو فيما بينهم وبين غير المسلمين، وكثيرا ما يرجع السبب في هذا :

إلى غياب النظرة الواضحة والفهم العميق لمقاصد الشريعة الإسلامية في أبواب السياسة الشرعية، وتقديم الأهم فالمهم وفقا لمختلف الظروف والمعطيات، ولهذا فوضع معايير لترتيب الأولويات في السياسة الشرعية، ومحاولة إسقاطها على الممارسات السياسية يعد خطوة كبيرة في سبيل تصحيح النظرة نحو الإسلام، /وتحبيب الناس إليه)/. وتحببه إلى الناس أو.. وتحبب الناس به)

ومما ينفر عن هذا الدين - من وجهة نظر الباحث- أن يكون الإسلام مرتبطا بالتخلف والفقر والتبعية شبه الكلية للغير، وهذا طبعا له أسباب كثيرة ليس المجال هنا لتفصيلها، لكن السبب المرتبط بالموضوع هو الكم المتراكم -لعشرات السنين)) - الاصح: عشرات السنين)) من اختلالات في فقه الأولويات في الفكر أولا، ثم في السلوك ثانيا. وبأتي التوجيه الرباني للمسلمين بأن يدعوا الله تعالى ألا يجعلهم سببا لنفور الكفار عن هذا الدين: {ربنا لا تجعلنا فتنة للذين كفروا واغفر لنا ربنا إنك أنت العزيز الحكيم}_ [الممتحنة: 5، أي "لا تغلب الذين كفروا علينا، واصرف عنا ما يكون به اختلال أمرنا وسوء الأحوال كيلا يكون شيء من ذلك فاتنا الذين كفروا، فيظنوا أننا على الباطل وأنهم على الحق".

١٧

من حيث الحكم الشرعي :

أول شيء هنا هو الاقتناع بضرورة هذا الفقه من خلال بيان الحكم الشرعي له، ثم يأتي بعد ذلك العمل على إدراك تفاصيله، وكيفية تطبيقه في كل مجال من مجالات السياسة الشرعية. أن تعلم هذا الفقه وتأصيله والتنظير له من فروض الكفايات على مجموع الأمة الإسلامية؛ بحيث إن قام به البعض أجزى عن البقية، وإن امتنعوا كلهم أثموا، أما ممارسته فهي فرض عين على من ابتلي بشيء من المناصب المتعلقة بالممارسة السياسية، وأيضا على من كان مؤهلا لها مع تيسر الظروف ولم يوجد غيره، كما أنه إن لم يوجد في الأمة من هو أهل لهذه المناصب يجب على الأمة أن تؤهل لذلك من يصلح لها. ودليله : على الفرضية عموم الأدلة التي تنص على وجوب أداء الأمانات إلى أهلها ووجوب إقامة العدل ونشر الخير ونصرة المظلوم؛

كقوله تعالى: {إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل} [النساء: ٥٨]، ونحوها من الآيات، فإذا لم يقيم المسلمون بواجبهم في ترتيب الأولويات في ممارساتهم السياسية؛ فسيعم الظلم ويستشري الفساد، وتكثر الفتن وبسود الخراب؛ كما هو ملاحظ في بعض الأقاليم التي يتشوف بعض الناشطين فيها إلى إقامة الحق ودولة الإسلام، لكن بسبب نظرتهم الجزئية وعدم إعمالهم المقاصد والأولويات آل الأمر إلى عكس ما يطمحون، بل صار إلى أسوأ مما كان، إذ آل إلى ما خطط له أهل البغي والعدوان، وهذا يؤكد أهمية هذا الفقه ووجوب فهمه وممارسته في الحياة العملية.

وعلى هذا فإن تقصير المسلمين في هذا الأمر لن يعفيهم من المسؤولية؛ إذ النية الحسنة لا تكفي في ذلك، بل لابد من اتخاذ الأسباب، وفي مقدمتها العلم بكل ما يقتضيه هذا المجال، فما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب." وبهذا تظهر أهمية فقه الأولويات في السياسة الشرعية؛ من خلال النواحي الثلاثة المتقدمة.

تأصيل فقه الأولويات في السياسة الشرعية:

تمهيد:

لكي يصح القول بوجوب العمل بفقه الأولويات واتخاذها منهجا في الممارسة السياسية؛ لابد من أدلة من النقل والعقل تشهد لهذا، وإلا كان قولاً بغير دليل وترجيحاً بلا مرجح، كما أنه لكي يكون منهجا لابد من بيان الأسس والضوابط التي تحكمه، وتميزه عن غيره. والناظر في عموم الأدلة الشرعية يجد قضية إعمال فقه الأولويات بشكل واضح وبأدلة كثيرة؛ في لقرآن الكريم وفي السنة النبوية، وتطبيقات الصحابة الكرام،

أولاً: من خلال القرآن الكريم

قد لا يوجد نص قرآني مباشر على "وجوب إعمال فقه الأولويات في السياسة الشرعية"، لكن ذلك يتبين من خلال استقراء النصوص القرآنية التي تشير إلى هذا، أو يظهر فيها إعمال هذا الفقه في إحدى التطبيقات

والممارسات العملية؛ توجيهها للمسلمين أو تصحيحها لما قد وقعوا فيه أو توهّموه، ومن الأدلة على هذا ما يأتي:

١: قوله تعالى: {يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام وإخراج أهله منه أكبر عند الله والفتنة أكبر من القتل} [البقرة: ٢١٧] وجه الدلالة:

لما أنكر المشركون على المسلمين القتال في الشهر الحرام؛ أعلم الله تعالى المشركين بتناقضهم المتمثل في إقامتهم على الكفر مع استعظامهم القتل في الشهر الحرام؛ مع أن الكفر والصد عن سبيل الله وإخراج أهل المسجد الحرام منه أعظم جرماً وأولى بالعيب، وفي هذا بناء لمنهج ترتيب الأولويات وما ينبغي أن يركز عليه أولاً.

٢. قوله تعالى: {يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا} [النساء: ١٣٥] وجه الدلالة:

في الآية وجوب مراعاة أولوية تقديم حق الله تعالى على حقوق الأقارب أو الشفقة على الفقراء عند أداء الشهادة، لأن الله تعالى أعلم بمصالح الجميع، لأن الشهادة في القضاء ترتبط بمصلحة كلية؛ هي إقامة العدل، وهي مقدمة على المصالح الجزئية من اعتبارات القرابة أو الغنى أو الفقر.

١٩

٣. قول الله تعالى: {عفا الله عنك لم أذنت لهم * حتى يتبين لك الذين صدقوا وتعلم الكاذبين} [التوبة: ٤٣] وجه الدلالة:

أذن النبي للمنافقين الذين استأذنوه في التخلف عن الخروج معه؛ حملاً على الصدق؛ إذ كان ظاهر حالهم الإيمان، وعلماً بأن المعتذرين إذا أجنوا إلى الخروج لا يغنون شيئاً؛ لقوله تعالى: {لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلا خبالاً} [التوبة: ٤٧]، لكن أخبره الله تعالى بأن ترك الإذن كان أولى؛ لكي يتبين حالهم، وهو غرض أكبر لم يتعلق به قصد النبيء

٤. قوله تعالى: {ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض} يريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة والله عزيز حكيم لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم [الأنفال: ٦٩ - ٦٧]. وجه الدلالة:

لما أسر المسلمون من المشركين سبعين؛ رأوا -بعد المشاورة- أن يأخذوا منهم الفداء مصلحة أن يتقوى المسلمون بذلك المال، ورجاء أن يسلم هؤلاء المشركون، لكن عاتبهم الله تعالى على هذا، وذكر أنه لا ينبغي للمسلمين أخذ الفدية إلا بعدما تقوى شوكتهم وتعظم هيبتهم في قلوب الأعداء وتغشوا قسوتهم فيهم، لأنهم إن قبلوا الفدية دون ذلك هان على المشركين الإقدام على محاربة المسلمين مرة أخرى، لأن تقديم المال أمر يسير عليهم، ولهذا فالأمر بقتل الأسرى في تلك الحالة فيه تقديم لأمر أولى؛ وهو الحفاظ على هبة لمسلمين ومنع الاعتداء عليهم مرة أخرى.

5. قوله تعالى: { فلما جاء سليمان قال أتمدونن بمال " فما آتاني الله خير مما آتاكم بل أنتم بهديتكم تفرحون ارجع إليهم فلنأتينهم بجنود لا قبل لهم بها ولنخرجنهم منها أذلة وهم صاغرون } [النمل: ٣٧، ٣٦] وجه الدلالة:

قدم سليمان عدم قبول الهدية رغم اهتمام الملكة بها، وفي ذلك مراعاة للمبدأ الذي انطلق به وهو الدعوة إلى الإسلام، ولا يصح أن يتنازل عنه مقابل هدية يقبلها لأجل أن يتخلى عن المبدأ فتلك الهدية لا تتعدى تحسيني المال بالنسبة لسليمان ، أما مبدأ الدعوة فهو من ضروري الدين، وهو مقدم على تحسيني المال -كما سيأتي-.

: ثانيا : من خلال السنة والسيرة النبوية

لى جانب الآيات القرآنية؛ فالسنة النبوية حافلة بالتطبيقات النبوية لفقه الأولويات في لسياسة الشرعية، كيف لا والرسول عليه السلام قد جمع بين النبوة والسياسة. وفيما يأتي بعض النماذج:

١. صلح الحديبية: لما أراد النبي صلى الله عليه وسلم العمرة في العام السادس لم يقبل منه المشركون ذلك خوفا على سمعتهم، وبعد مراسلات بين المسلمين والمشركين لجأ لطرفان إلى عقد الهدنة، وفيها من الشروط ما يظهر تساهل الرسول مع المشركين في كل ما يطلبونه بدافع الحمية والأنفة لديهم، عند ذلك اغتاض بعض المسلمين عادا ذلك من قبول لدنية في الدين.

وجه الدلالة: يرى الناظر لأول وهلة في الشروط التي وافق عليها النبي ٢- كما رأى بعض الصحابة- أن هذه شروط مجحفة؛ تتنافى مع عزة الإسلام وكرامة المسلمين، لكن الرسول ٢ ختار قبول الهدنة والمعاهدة على ما فيها من شروط؛ توخيا لمقاصد أكبر وأهم ظهرت فيما بعد". وذلك أن المسلمين لما أمنوا مكائد قريش وتحالفاتها مع اليهود ومع القبائل الأخرى

ضد الإسلام؛ تفرغوا لنشر الدعوة بين القبائل، كما أن تسامع العرب عن منع المشركين المسلمين عن البيت الحرام في الأشهر الحرم كان دعاية كبيرة بشأن عدوان المشركين؛ وبهذا كسب المسلمون التعاطف، أضف إلى ذلك أن هذه المعاهدة تعد اعترافاً ضمناً من قريش بدولة المسلمين طرفاً مساوياً، ومن ثم فتح المجال للمسلمين للتحالفات مع القبائل التي لم تكن مطمئن لقوة هذه الدولة الفتية"، وبذلك يظهر معنى تسمية الله تعالى لهذا الصلح [افتحاً قريباً] { "الفتح: ١٨.

وفي هذا دليل واضح على مراعاته لفقهاء الأولويات من خلال اعتبار فقه المال؛ بعيداً عن المصالح الضيقة والمؤقتة التي تتراءى من خلال النظر الأولي دون تأمل، فالمصلحة الأساسية مقدمة على المصلحة الشكلية - كما سيأتي في الموازنة في المصالح والمفاسد-

٢. قسمة الغنائم في حنين": لما انتصر المسلمون يوم حنين قسم الرسول الغنائم، فأعطى لأناس من قريش وقبائل العرب"، ولم ينل الأنصار من ذلك شيئاً، فوجدوا في أنفسهم [حزنوا أو غضبوا، فجمعهم بعدما رفع سعد بن عباداً أمرهم إليه، ثم ذكرهم بنعمة الإسلام العظيمة عليهم، ونبههم إلى أن هدفه من العطاء هو تأليف قلوب ليسلموا " وجه الدلالة": كان الرسول يعطي الأولوية في الغنائم لبعض الناس تأليفاً لهم على الإسلام؛ وفيه مصلحة دينية وأخرى أخروية. وإن كان في عدم إعطاء الأنصار مفسدة

متوقعة بالظن المرجوح؛ ففي عدم إعطاء المؤلفة قلوبهم مفسدة متيقنة؛ وهي نفورهم عن الإسلام أو كيدهم له أو صدقهم عنه بحسب حال كل من هؤلاء المؤلفة قلوبهم"

٣. النهي عن رد العدوان في مرحلة الضعف": عن ابن عباس أن عبد الرحمن بن عوف وإصحاباً له اتوا النبي بمكة، فقالوا: يا نبي الله؛ كنا في عز ونحن مشركون فلما أمانا صرنا أذلة. قال صلى الله عليه وسلم: (إني أمرت بالعفو فلا تقاتلوا فكفوا) (وجه الدلالة:

يرى الباحث أنه من مراعاة الرسول لفقهاء الواقع وفقه المال؛ تقديمه المسالمة وعدم الرد بالمثل في المرحلة المكية، وذلك لأن المسلمين إذا ردوا العنف بمثله وهم أقلية ضعفاء- سيسهل القضاء عليهم من طرف العدو الذي يملك القوة والسلطة، ثم لن يبقى أثر لهذه الدعوة الفتية، ومن جانب آخر؛ فإن المسالمة أمام الاضطهاد في تلك الظروف ستكسب

المسلمين التعاطف من قبل ذوي الإنسانية؛ وربما كان هذا سببا لإسلامهم ونفورهم عن المعتدين بعدما يتبين أنهم الظلمة وأن الإسلام دعوته سلمية. فإذا كان في قبول الأذى في تلك المرحلة مفسدة تتعلق بحاجي النفس الجزئي؛ ففيها بالمقابل مصلحة كبيرة وهي الحفاظ على ضروري الدين الكلي.

العلوم الاسلاميه	الكلية
الفقه وأصوله	القسم
a policy'Shari	المادة باللغة الانجليزية
السياسة الشرعية	المادة باللغة العربية
الثالثة	المرحلة الدراسية
بهجت عويد حمدان	اسم التدريسي
Contemporary Political System	عنوان المحاضرة باللغة الانجليزية

النظام السياسي المعاصر	عنوان المحاضرة باللغة العربية
الخامسة	رقم المحاضرة
	المصادر والمراجع

محتوى المحاضرة

رابعا : النظام السياسي المعاصر مفهوم النظام السياسي : النظام السياسي : هو عبارة عن مجموعة من الممارسات والسلوكيات المقننة، والتي تلعب دورا هاما في تنظيم عمل المؤسسات والقوى في المجتمع الواحد بشكل قانوني، كما يمكن تعريفها أيضا : بأنه عبارة عن لوائح قانونية وقواعد تعمل دولة ما على تطبيقها على الشعب الذي تحكمه، سعيا لتحقيق الرفاهية والأمان للدولة داخليا وخارجيا، وبالتالي تحقيق العدد الأكبر من المصالح التي تتماشى مع مصالح الشعب، وتعتبر المؤسسات الصانعة للقرار السياسي هي المسؤولة عن تطبيق هذا النظام السياسي، وهي السلطات والمؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

٢٣

وظائف النظام السياسي:

- يلعب دورا هاما في رسم أبعاد المجتمع؛ من حيث الأهداف والمساعي التي تحقق الرفاهية والامن لافراد المجتمع والدولة كاملة.
- صهر طاقات أفراد المجتمع ضمن بوتقة خادمة للمجتمع، تضمن تعزيز دور أبنائه في السعي نحو الرفاهية والامان وتحقيقهما.
- يؤدي دورا بارزا في دمج عناصر المجتمع وتكليفها مع بعضها البعض؛ سعيا لتحقيق المصلحة العامة.
- يضفي النظام السياسي المشروعية على حياة الأفراد السياسية بتطبيق أحكام وقواعد القانون والسياسة العامة.
- يضمن العدل والمساواة بين افراد المجتمع الواحد.

خصائص النظام السياسي :

ينفرد النظام السياسي بعدد من الخصائص التي تميزه عن غيره من الأنظمة، وهي:

- يحظى النظام السياسي بسلطة عليا في البيئة التي يعمل فيها، إذ يكون أفراد المجتمع ملزمين في تطبيق قوانينه واتباع أنظمتهم وقراراته.
- يمتاز بالاستقلالية الذاتية. يفرض سيطرته على العلاقات التي تربط بين عناصره من خلال مجموعة من القواعد والقوانين الحاكمة لذلك.
- يؤثر النظام السياسي في المجتمع بعمق وبصرامة أكثر.

يعتبر المحرك الأساسي في أية بيئة يتواجد فيها، وكما أنه قابل للتفاعل مع الأنظمة الأخرى في المجتمع كالاقتصادية والثقافية والاجتماعية.
مستويات النظام السياسي :

صنع القرار: يعتبر هذا المستوى من مستويات النظام السياسي وسيلة لاتخاذ القرارات بشتى المظاهر، فقد يمثل صنع القرار بخطاب سياسي، أو تعديل دستوري، أو رفض القوانين المعدلة، وتعمل الدوائر الرسمية على صنع القرار، إذ تتخذ بهيئتها بنية النظام القانوني، ويعمل النظام السياسي الأخذ بمشورة الاحزاب المعارضة وهيئات المجتمع المدني لتمكن من رصد القرارات والبحث عنها مليا للوصول إلى قرار صائب.
تنفيذ القرار: ويتمثل الجهاز التنفيذي بالوزارات والولايات والبلديات والهيئات الحكومية، ويضفي هذا المستوى على النظام السياسي المصادقية، ويعتبر عدم تنفيذ القرارات في النظام السياسي أمرا مهينا للنظام السياسي

:التقسيم من جهة ممارسة السيادة

توجد اربع نماذج رئيسية حيث مصدر سلطتها غير الانتخابات وهي:
نظام الحكم الفردي:

يقصد به تركيز السلطة أو السيادة في هذا النظام بيد الفرد ملكا كان أو رئيس جمهورية. مكرس سلطته في وثيقة أم لا، فالسيادة تعود للفرد الواحد يمارسها حسب مشيئته، وهذا النوع من النظام عرف سابقا حيث أن سلطة الملك مستمدة من فكرة الحق الإلهي أو التفويض الإلهي، عرف عن لويس الرابع عشر بأن الدولة تعود له "الدولة هي أنا".
النظام الثوري أو الانقلابي:

ويقصد به سلطته تسند من خلال الثورة أو الانقلاب فلا تعتمد على الانتخابات في ممارسة السلطة.
نظام حكم الأقلية:

هذا وسط بين حكم الفرد وحكم الجماعة تقوم فئة قليلة ممارسة السلطة عن الآخرين في حصرها بين يديها، لتمشية أمور المجتمع وحكم الأقلية سابق على حكم الديمقراطية.
النظام المختلط:

هو تعايش هيئات سياسية منتخبة بجانب هيئات غير منتخبة، فوجود ملك غير منتخب ومجلس برلماني منتخب كما وجد في إنجلترا وفي أغلبية أنظمة الحكم الملكية في العالم، فالبرلمان بمجلسين منتخب وآخر غير منتخب.

خصائص هذه النماذج من الأنظمة السياسية هي:

عدم الاعتماد على اتخاذ الانتخابات أساسا لممارسة هذه النظم للسيادة.

اعتمادها على الفردية والتسلط وممارسة السلطة مرتبطة بظروف خاصة في المجتمع الذي يعيش فيه.

• تقسيم الأنظمة السياسية مصدرها الانتخابات:

تتقسم إلى أنواع وهي:

أولا: الانتخاب غير المباشر:

قتران هذا النوع من الانتخاب غير المباشر بالنظم المرجعية، حيث تلجا بعض الدساتير إلى هذه الوسيلة في اختيار الحكام بحيث تجعل سلطة الاختيار الحقيقي في يد فئة خاصة يسهل التأثير عليها. والانتخاب غير المباشر هو الانتخاب الذي يجري على درجتين أو ثلاث درجات، حيث يقتصر دور الناخبين على اختيار مندوبين عنهم يتولون مهمة اختيار أعضاء لبرلمان والحكام، ويرى جانب من الفقه الأمريكي أن هذه القلة المختارة تملك المعلومات الكافية عن المرشحين بما يمكنه من اختيار الصالح والأصلح، وقيل إنه يمتاز بأنه يقلل من ضرر الاقتراع العام وذلك لأن المواطن العادي كثيرا ما

يجهل كفاءة المرشحين أما الانتخاب غير المباشر فإنه يجعل الانتخاب بيد فئة مختارة تعد كفاءة المرشحين.

تقييم نظام الانتخاب غير المباشر

صفة عامة فإن الفقه الدستوري يرى في الانتخاب غير المباشر وسيلة غير ديمقراطية لاختيار الحكام ، ربما لأنها تحمل بعض الشك في ملكات الشعب ووعيه السياسي أو لأن الانتخاب غير المباشر يقترن غالباً بالاقتراع المقيد، إذ يشترط القانون في الناخب المندوب شرط النصاب المالي أو الكفاءة أو الانتماء الأسري، هذا إضافة إلى أن الانتخاب غير المباشر يفسح المجال أمام الحكومة للتلاعب بنتائج الانتخابات، ففي الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي جرت سنة ٢٠٠٠ أهملت اللجنة المشرفة على الانتخابات في ولاية فلوريدا مئات الآلاف من أصوات الناخبين بحجة عدم وضوحها الأمر الذي رجح كفة الرئيس جورج بوش الابن على خصمه الديمقراطي آل جور

ثانيا : الانتخاب المباشر:

قيل بأنه أقرب إلى الديمقراطية لأن الشعب يتولى بنفسه اختيار حكامه ومندوبين عنه في المجالس، والانتخاب المباشر هو النظام الذي يقصد به قيام الناخب باختيار النائب بصورة مباشرة دون وساطة ناخبين ثانويين، ويطلق على هذه الطريقة في الانتخاب، الانتخاب على درجة واحدة

الملاحظ أن غالبية النظم الانتخابية اتجهت في الوقت الحاضر إلى جعل الانتخاب على درجة واحدة، للمزايا التي يتمتع بها، إذ يبيح لغالبية الأفراد انتخاب الحكام بأنفسهم وهذا يزيد من اهتمام الشعب بالأمور العامة وبشعره بمسئوليته ويرفع مداركه، والنظام الانتخابي المباشر أكثر ديمقراطية من الانتخاب غير المباشر وأقل كلفة منه، كما أنه يجعل الناخب

على صلة مباشرة بالنائب، مما يدفع الأخير إلى السعي إلى تمثيل النائب تمثيلاً حقيقياً في المجلس النيابي رغبة في اختياره لدورة نيابية ثانية، ومثل هذه الصلة غالباً ما تضعف في لنظم التي تأخذ بالانتخاب غير المباشر.

ثالثاً: الانتخاب الفردي :

في الانتخاب الفردي، تقسم الدولة إلى عدد من الدوائر الانتخابية، مساو لعدد النواب الذين يتألف منهم المجلس، ولكل دائرة انتخابية نائب واحد ينتخبه سكانها، وليس للناخبين التصويت لأكثر من مرشح واحد، ونظام الانتخاب الفردي هو الذي أخذ به قانون الانتخابات اليمني، حيث قسمت البلاد إلى دوائر انتخابية متساوية من حيث التعداد السكاني ويمثل كل دوائره نائب واحد في مجلس النواب ويختار الناخبون المرشح عن طريق الاقتراع السري العام والمباشر

تقييم نظام الانتخاب الفردي :

أثار موضوع الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة وما زال يثير الكثير من النقاش ، بالرغم من مضي مدة طويلة على ظهور هذا النظام ، نظراً لما ينطوي عليه من إيجابيات وسلبيات. فقد أشار أنصار نظام الانتخاب الفردي إلى أن هذا النظام يتسم بعدة مزايا منها:

أنه يحقق هذا النظام توازناً كبيراً بين المصالح المختلفة، على خلاف نظام الانتخاب بالقائمة الذي غالباً ما يفسح المجال أمام أحد الأحزاب للاستحواذ على كافة المقاعد النيابية.

كما يتسم هذا النظام بالبساطة، إذ يختار الناخب نائباً واحداً في دائرته الانتخابية الصغيرة مما يمكنه من اختيار أكفأ المرشحين، بخلاف نظام الانتخاب بالقائمة الذي يشنت الناخب بين عدة مرشحين لا يكون في الغالب على معرفة كافية بهم. كما يمنح هذا النظام الناخب المزيد من الحرية والاستقلالية في اختيار النائب، إذ يقلل من هيمنة الأحزاب السياسية على إرادة الناخبين، في حين يخضع غالباً نظام الانتخاب بالقائمة الناخب لسيطرة الأحزاب السياسية ويحد من حرته في الاختيار بين المرشحين.

ويسمح نظام الانتخاب الفردي للنائب بالإطلاع على احتياجات دائرته الانتخابية ويمكنه من معرفة المشاكل التي تعاني منها بحكم كونه من سكانها غالباً. ويحقق هذا النظام المساواة بين الدوائر الانتخابية كونه يقسم الدولة إلى دوائر صغيرة لكل دائرة ناخب واحد.

الانتقادات الموجهة للانتخاب الفردي
يجعل الاختيار قائما على أساس المفاضلة بين الأشخاص لا بين المبادئ والأفكار. كما يجعل
المرشح أسير الدائرة الانتخابية ويركز عنايته لخدمة مصالحها ويغفل مصالح البلاد.

رابعاً: الانتخاب بالقائمة :

الانتخاب بالقائمة هو: تقسيم الدولة إلى عدد قليل من الدوائر الانتخابية الكبيرة الحجم، ويمثل
الدائرة الواحدة عدد من النواب يجري انتخابهم في قائمة تثبت فيها أسماء المرشحين وبالعقد الذي
يحدده القانون. ويشير الانتخاب بالقائمة التساؤل بشأن حرية الناخب في تكوين قائمته الانتخابية، فهل
يلزم بالتصويت على القائمة كما طرحها الحزب السياسي، أم للناخب المزج بين الأسماء الواردة في
القوائم المختلفة وإنشاء قائمته الانتخابية الخاصة؟ للإجابة على هذا التساؤل نشير إلى أن الدول
انقسمت في ذلك بين ثلاثة أنظمة .

لنظام الأول: نظام القائمة المغلقة وفي هذا النظام يلزم الناخب بالتصويت على إحدى القوائم
لحزبية، دون أن يكون له الحق في إجراء أي تعديل عليها، سواء بالإضافة أو الحذف أو إعادة ترتيب
الاسماء

لنظام الثاني: نظام المزج بين القوائم وفي هذا النظام يكون للناخب الحرية في تكوين قائمته
الانتخابية، عن طريق المزج بين الأسماء الواردة في قوائم الانتخابات المختلفة
لنظام الثالث: نظام إعادة ترتيب القوائم ووفقاً لهذا النظام للناخب إعادة ترتيب أسماء المرشحين
الذين تضمهم القائمة التي اختارها، دون أن يكون له المزج بين الأسماء الواردة في القوائم
المختلفة

مسوغات الأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة :

خلافاً لما ذهب إليه أنصار نظام الانتخاب الفردي ، أشار أنصار نظام الانتخاب بالقائمة إلى أن هذا
النظام يتسم بعدة مزايا منها: أنه يحرر النائب من سيطرة الناخب ولا يدع مجالاً لتحكم العلاقات
الشخصية، مما يجعل الاختيار قائماً على أساس كفاءة النائب وما يمكن أن يقدمه لناخبيه. وبزيل هذا
النظام بالانتخابات عن كل ما من شأنه المساس بنزاهتها واستقلاليتها كالضغط على الناخبين أو
إغوائهم أو التغرير بهم، على خلاف الحال في نظام الانتخاب الفردي الذي يفسح المجال واسعاً
أمام الرشوة الانتخابية ويسهل على رجال الإدارة التدخل في الانتخابات ونتائجها.
وان نظام الانتخاب بالقائمة يوسع من الخيارات المتاحة أمام الناخب في اختيار النواب بحكم
تعدددهم، خلافاً لنظام الانتخاب الفردي الذي يضيق من هذه الخيارات إذ لا يجد الناخب في الكثير من
الأحيان بدا من التصويت لنائب معين بحكم العلاقات الشخصية أو الانتماء الأسري أو الإقليمي. كما
أن نظام الانتخاب بالقائمة يجعل المفاضلة بين نائب وآخر تقوم على أسس موضوعية مردها
الموازنة بين المبادئ والأفكار المختلفة لا بين الأفراد كما في الانتخاب الفردي ونظام الانتخاب
بالقائمة.

وبعد استعراضنا للحجج التي ساقها دعاة نظام الانتخاب الفردي ونظام الانتخاب بالقائمة ، تبين لنا
أن كل نظام تسجل له إيجابيات وعليه سلبيات ولا يمكن من حيث الواقع تفضيل أحد الأنظمة على
الآخر ، فقد ينجح النظام في دولة معينة ويفشل في أخرى، إذ يتوقف الأمر على وعي الناخبين
ونضجهم السياسي وعراقة تجربة الدولة الانتخابية وظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
خامساً: نظام الأغلبية :

بموجب هذا النظام يعد فائزاً في الانتخابات المرشح أو المرشحون الذين حصلوا على أكبر عدد من
الأصوات في الدائرة الانتخابية، ويمكن تطبيق هذا النظام في حالة التصويت الفردي والتصويت على
القائمة أي انتخاب عدة نواب في منطقة واحدة.
فإذا كان الانتخاب فردياً فاز المرشح الذي حصل على أكثر الأصوات، أما إذا كان التصويت على قائمة،
كانت القائمة فائزة بجميع مقاعد الدائرة الانتخابية متى حصلت على أكثرية الأصوات.

تقدير نظام الأغلبية :

يذهب غالبية الفقه الدستوري إلى أن هناك تلازما حتميا بين نظام الأغلبية ونظام الثنائية الحزبية، لأن هذا النظام يؤدي في المدى الطويل على الأقل إلى التقليل من عدد الأحزاب، فيندمج بعضها في بعض حتى ينتهي الأمر إلى وجود حزبين كبيرين يتبادلان الأغلبية البرلمانية على امتداد السنين، وخير مثال على ذلك النموذج الأمريكي والبريطاني، حيث يأخذ كل منهما بنظام الحزبين الكبيرين، ونظام الأغلبية في الانتخابات، إلا أن ذلك لا يعني بحال من الأحوال أن نظام الأغلبية لا يمكن العمل به في ظل نظام التعددية الحزبية، فقد أخذ به قانون الانتخاب الألماني الصادر في ١٥ يونيو ١٩٤٥، كما أخذ به المشرع الأردني في كافة قوانين انتخاب مجلس النواب، وفي قانون الانتخابات اليمني يعتبر فائزا في الانتخابات المرشح الذي يحوز على أكثر الأصوات عددا.

مميزات نظام الأغلبية :

الواقع أن أهم ما يتميز به هذا النظام هو: البساطة والوضوح والقدرة على تكوين أغلبية برلمانية متماسكة، مما يؤدي في النهاية إلى استقرار الحكومات. ويجعل هذا النظام الناخب على معرفة بجميع المرشحين المتنافسين في الانتخابات، الأمر الذي من شأنه تقليص تأثير الأحزاب السياسية على آراء واتجاهات الناخبين.

الاتجاه الثاني : يذهب الاتجاه الثاني إلى أن نظام التمثيل النسبي يمكن تطبيقه في ظل نظام الانتخاب الفردي ونظام الانتخاب بالقائمة، وهو ما يجري عليه العمل في جمهورية أيرلندا منذ نشأتها. وفي أستراليا في انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ منذ سنة ١٩٤٩

مزايا نظام التمثيل النسبي :

إن أهم ما يتميز به هذا النظام أنه: يسمح بتمثيل كافة اتجاهات الرأي العام والأحزاب لسياسية في البرلمان، وقيل إن هذا النظام أكثر عدالة من نظام الأغلبية، كونه يضمن لكل حزب عددا من المقاعد في المجلس النيابي يتناسب وعدد الأصوات التي حصل عليها في الانتخابات. ويؤمن هذا النظام المحافظة على الأحزاب السياسية وينميها، وفي ذلك ترسيخ مفهوم التنافس السياسي المشروع ويجنب البلاد الأزمات الناشئة عن التنظيمات السياسية

غير المشروعة كالمنظمات والأحزاب السرية. بل يشجع الناخب على الإدلاء بصوته ولمن يشاء من الأحزاب السياسية، فالناخب قد يعرض عن المشاركة في الانتخابات حينما يرى أن الأحزاب المشاركة في الانتخابات لا تمثل رأيه، أو حينما يخشى إهدار صوته لكونه يدلي به لحزب ليست له إلا شعبية محدودة .

عيوب نظام التمثيل النسبي :

لكثير من الدول أعرضت عنه نظرا للسلبات التي تسجل عليه ومنها: أنه قد يجعل الناخب غير قادر على الاختيار بين عدد كبير من المرشحين. ويشجع الأحزاب السياسية على لتعدد إلى أقصى حد، فكل جماعة مهما قل عددها تستطيع أن تكون حزبا، فهي لن تهدر صوتا هنا أو هناك ليكون لها في النهاية مقعدا تحصل عليه في المرحلة الثانية إن لم تستطع الحصول عليه في المرحلة الأولى . وهذا النظام يشتمل مقاعد البرلمان بين عدة أحزاب وهو أمر غير مرغوب فيه كونه لا يهيئ السبيل لأي حزب للحصول على الأغلبية المطلقة في المجلس النيابي الأمر الذي يعقد مهمة تشكيل الوزارة، والمعلوم أن تشكيل الوزارة من أكثر من حزب واحد يعني عدم الانسجام السياسي، بل إن ربح

الخلافاً قد تعصف بها بعد فترة نصيرة من تشكيلها، وهذا ما حدث لحكومة ١٩٩٠ في الجمهورية اليمنية والتي شكلت من ثلاثة أحزاب هي المؤتمر الشعبي العام، والتجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي .

والمأخذ الأكبر المسجل على هذا النظام، أنه يجعل بعض القيادات الحزبية تحتفظ بعضوية دائمة أو طويلة في البرلمان، بغض النظر عن الشعبية التي يتمتع بها الحزب ارتفاعاً وهبوطاً، فاي حزب على درجة من الانتشار لا بد أن يحصل على بعض الأصوات هنا وهناك، ومن تجميع هذه الأصوات سوف يحصل على بعض المقاعد النيابية، وما عليه إلا أن يضع في مقدمة مرشحيه بعض الأسماء التي يكاد أن يكون متأكداً من التصويت لها ودخولها في المجلس النيابي، وهذا الوضع من شأنه خلق بعض النواب غير القابلين للعزل.

النظريات التقليدية في تصنيف النظم السياسية:

تبع عدد كبير من الكتاب تقسيمات الأنظمة السياسية اعتماداً على نظرية الفصل بين السلطات وحسب منطق فكرة السيادة ورغم مكانة هذه النظريات في التحليل السياسي فبالإمكان اتخاذ نماذج أخرى للتقسيمات المتعلقة بالأنظمة السياسية و على أساس عموميته وشمولها بصورة أكثر من النظريات التقليدية في تحديد أنواع الأنظمة السياسية في العالم فمن جهة يظهر لنا التحليل السياسي الحديث بعدم انطباق النظريات التقليدية على الممارسات المبدئية للنظم السياسية التقليدية و معنى بذلك بتطور الأحزاب و انتشارها و تأثيرها المباشر على نماذج الحكم التي ممكن أن توجد بأشكال مختلفة و إذا اقترن مفهوم الفصل بين السلطات مع نشوء و تطور الأنظمة الليبرالية فنرى الوقت الحاضر أن هذه الأنظمة نفسها تنزع إلى ممارسة تختلف كثيراً إذا لم نقل كلياً عن منظور الفصل بين السلطات التي أريد لها العيش لحفظ الحرية السياسية مع وجود سلطة ملكية عرف عنها أنها

العلوم الاسلاميه	الكلية
الفقه وأصوله	القسم
a policy'Shari	المادة باللغة الانجليزية
السياسة الشرعية	المادة باللغة العربية
الثالثة	المرحلة الدراسية
بهجت عويد حمدان	اسم التدريسي
Division of political systems	عنوان المحاضرة باللغة الانجليزية
تقسيم الأنظمة السياسية	عنوان المحاضرة باللغة العربية
السادسة	رقم المحاضرة
	المصادر والمراجع

• تقسيم الأنظمة السياسية مصدرها الانتخابات:

تتقسم إلى أنواع وهي:

أولاً: الانتخاب غير المباشر:

اقتران هذا النوع من الانتخاب غير المباشر بالنظم المرجعية، حيث تلجا بعض الدساتير إلى هذه الوسيلة في اختيار الحكام بحيث تجعل سلطة الاختيار الحقيقي في يد فئة خاصة يسهل التأثير عليها. والانتخاب غير المباشر هو الانتخاب الذي يجري على درجتين أو ثلاث درجات، حيث يقتصر دور الناخبين على اختيار مندوبين عنهم يتولون مهمة اختيار أعضاء البرلمان والحكام، ويرى جانب من الفقه الأمريكي أن هذه القلة المختارة تملك المعلومات الكافية عن المرشحين بما يمكنه من اختيار الصالح والأصلح، وقيل إنه يمتاز بأنه يقلل من ضرر الاقتراع العام وذلك لأن المواطن العادي كثيراً ما يجهل كفاءة المرشحين أما الانتخاب غير المباشر فإنه يجعل الانتخاب بيد فئة مختارة تعد كفاءة المرشحين.

تقييم نظام الانتخاب غير المباشر

بصفة عامة فإن الفقه الدستوري يرى في الانتخاب غير المباشر وسيلة غير ديمقراطية لاختيار الحكام ، ربما لأنها تحمل بعض الشك في ملكات الشعب ووعيه السياسي أو لأن الانتخاب غير المباشر يقترن غالباً بالاقتراع المقيد، إذ يشترط القانون في الناخب المندوب شرط النصاب المالي أو الكفاءة أو الانتماء الأسري، هذا إضافة إلى أن الانتخاب غير المباشر يفسح المجال أمام الحكومة للتلاعب بنتائج الانتخابات، ففي الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي جرت سنة ٢٠٠٠ أهملت اللجنة المشرفة على الانتخابات في ولاية فلوريدا مئات الآلاف من أصوات الناخبين بحجة عدم وضوحها الأمر الذي رجح كفة الرئيس جورج بوش الابن على خصمه الديمقراطي آل جور

ثانياً : الانتخاب المباشر:

قيل بأنه أقرب إلى الديمقراطية لأن الشعب يتولى بنفسه اختيار حكامه ومندوبين عنه في المجالس، والانتخاب المباشر هو النظام الذي يقصد به قيام الناخب باختيار النائب بصورة مباشرة دون وساطة ناخبين ثانويين، ويطلق على هذه الطريقة في الانتخاب، الانتخاب على درجة واحدة .

تقييم نظام الانتخاب المباشر:

الملاحظ أن غالبية النظم الانتخابية اتجهت في الوقت الحاضر إلى جعل الانتخاب على درجة واحدة، للمزايا التي يتمتع بها، إذ يبيح لغالبية الأفراد انتخاب الحكام بأنفسهم وهذا يزيد من اهتمام الشعب بالأمر العامة ويشعره بمسئوليته ويرفع مداركه، والنظام الانتخابي المباشر أكثر ديمقراطية من الانتخاب غير المباشر وأقل كلفة منه، كما أنه يجعل الناخب

على صلة مباشرة بالنائب، مما يدفع الأخير إلى السعي إلى تمثيل النائب تمثيلاً حقيقياً في المجلس النيابي رغبة في اختياره لدورة نيابية ثانية، ومثل هذه الصلة غالباً ما تضعف في النظم التي تأخذ بالانتخاب غير المباشر.

ثالثاً: الانتخاب الفردي :

في الانتخاب الفردي، تقسم الدولة إلى عدد من الدوائر الانتخابية، مساو لعدد النواب الذين يتألف منهم المجلس، ولكل دائرة انتخابية نائب واحد ينتخبه سكانها، وليس للناخبين التصويت لأكثر من مرشح واحد، ونظام الانتخاب الفردي هو الذي أخذ به قانون الانتخابات اليمني، حيث قسمت البلاد إلى دوائر انتخابية متساوية من حيث التعداد السكاني ويمثل كل دوائره نائب واحد في مجلس النواب ويختار الناخبون المرشح عن طريق الاقتراع السري العام والمباشر

تقييم نظام الانتخاب الفردي :

أثار موضوع الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة وما زال يثير الكثير من النقاش ، بالرغم من مضي مدة طويلة على ظهور هذا النظام ، نظراً لما ينطوي عليه من إيجابيات وسلبيات. فقد أشار أنصار نظام الانتخاب الفردي إلى أن هذا النظام يتسم بعدة مزايا منها:

أنه يحقق هذا النظام توازناً كبيراً بين المصالح المختلفة، على خلاف نظام الانتخاب بالقائمة الذي غالباً ما يفسح المجال أمام أحد الأحزاب للاستحواذ على كافة المقاعد النيابية.

كما يتسم هذا النظام بالبساطة، إذ يختار الناخب نائباً واحداً في دائرته الانتخابية الصغيرة مما يمكنه من اختيار أكفأ المرشحين، بخلاف نظام الانتخاب بالقائمة الذي يشتت الناخب بين عدة مرشحين لا يكون في الغالب على معرفة كافية بهم. كما يمنح هذا النظام الناخب المزيد من الحرية والاستقلالية في اختيار النائب، إذ يقلل من هيمنة الأحزاب السياسية على إرادة الناخبين، في حين يخضع غالباً نظام الانتخاب بالقائمة الناخب لسيطرة الأحزاب السياسية ويحد من حريته في الاختيار بين المرشحين.

ويسمح نظام الانتخاب الفردي للنائب بالإطلاع على احتياجات دائرته الانتخابية ويمكنه من معرفة المشاكل التي تعاني منها بحكم كونه من سكانها غالباً. ويحقق هذا النظام المساواة بين الدوائر الانتخابية كونه يقسم الدولة إلى دوائر صغيرة لكل دائرة ناخب واحد.

الانتقادات الموجهة للانتخاب الفردي

يجعل الاختيار قائماً على أساس المفاضلة بين الأشخاص لا بين المبادئ والأفكار. كما يجعل المرشح أسير الدائرة الانتخابية ويركز عنايته لخدمة مصالحها ويغفل مصالح البلاد.

رابعاً: الانتخاب بالقائمة :

الانتخاب بالقائمة هو: تقسيم الدولة إلى عدد قليل من الدوائر الانتخابية الكبيرة الحجم، ويمثل الدائرة الواحدة عدد من النواب يجري انتخابهم في قائمة تثبت فيها أسماء المرشحين وبالعدد الذي يحدده القانون. ويشير الانتخاب بالقائمة التساؤل بشأن حرية الناخب في تكوين قائمته الانتخابية، فهل يلزم بالتصويت على القائمة كما طرحها الحزب السياسي، أم للناخب الممزج بين الأسماء الواردة في القوائم المختلفة وإنشاء قائمته الانتخابية الخاصة؟ للإجابة على هذا التساؤل نشير إلى أن الدول انقسمت في ذلك بين ثلاثة أنظمة .

النظام الأول: نظام القائمة المغلقة وفي هذا النظام يلزم الناخب بالتصويت على إحدى القوائم الحزبية، دون أن يكون له الحق في إجراء أي تعديل عليها، سواء بالإضافة أو الحذف أو بإعادة ترتيب الأسماء.

النظام الثاني: نظام الممزج بين القوائم وفي هذا النظام يكون للناخب الحرية في تكوين قائمته الانتخابية، عن طريق الممزج بين الأسماء الواردة في قوائم الانتخابات المختلفة.

النظام الثالث: نظام إعادة ترتيب القوائم ووفقا لهذا النظام للناخب إعادة ترتيب أسماء المرشحين الذين تضمهم القائمة التي اختارها، دون أن يكون له المزج بين الأسماء الواردة في القوائم المختلفة

مسوغات الأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة :

خلافا لما ذهب إليه أنصار نظام الانتخاب الفردي ، أشار أنصار نظام الانتخاب بالقائمة إلى أن هذا النظام يتسم بعدة مزايا منها: أنه يحرر النائب من سيطرة الناخب ولا يدع مجالاً لتحكم العلاقات الشخصية، مما يجعل الاختيار قائماً على أساس كفاءة النائب وما يمكن أن يقدمه لناخبيه. وبزيل هذا النظام بالانتخابات عن كل ما من شأنه المساس بنزاهتها واستقلاليتها كالضغط على الناخبين أو إغوائهم أو التغرير بهم، على خلاف الحال في نظام الانتخاب الفردي الذي يفسح المجال واسعاً أمام الرشوة الانتخابية ويسهل على رجال الإدارة التدخل في الانتخابات ونتائجها. وإن نظام الانتخاب بالقائمة يوسع من الخيارات المتاحة أمام الناخب في اختيار النواب بحكم تعددهم، خلافاً لنظام الانتخاب الفردي الذي يضيق من هذه الخيارات إذ لا يجد الناخب في الكثير من الأحيان بداً من التصويت لنائب معين بحكم العلاقات الشخصية أو الانتماء الأسري أو الإقليمي. كما أن نظام الانتخاب بالقائمة يجعل المفاضلة بين نائب وآخر تقوم على أسس موضوعية مردّها الموازنة بين المبادئ والأفكار المختلفة لا بين الأفراد كما في الانتخاب الفردي ونظام الانتخاب بالقائمة.

العلوم الاسلاميه	الكلية
الفقه وأصوله	القسم
a policy'Shari	المادة باللغة الانجليزية
السياسة الشرعية	المادة باللغة العربية
الثالثة	المرحلة الدراسية

اسم التدريسي	بهجت عويد حمدان
عنوان المحاضرة باللغة الانجليزية	The concept of the state and its administration
عنوان المحاضرة باللغة العربية	مفهوم الدولة وادارتها
رقم المحاضرة	السابعة
المصادر والمراجع	

مفهوم الدولة وادارتها : تعريف الدولة

يرتبط تعريف الدولة والمجتمع ارتباطا وثيقا؛ بحيث نجد أنه من الصعب إدراك أحدهما بمعزل عن الآخر كما لا يمكن متابعة تطورهما عبر التاريخ بصورة منفصلة؛ فالدولة كائن حي له طبيعته الخاصة به، ويحكمها قانون السببية ، وهي مؤسسة بشرية طبيعية وضرورية ، وهي أيضا وحدة سياسية واجتماعية لا يمكن أن تقوم الحضارة إلا بها. أولا: الدولة لغة:

لم يكن تعريف الدولة لغة مقتصرة على العرب فقط؛ كون الأمم الأخرى قد سبقت العرب في معرفة الدولة وتكوينها، لذلك سنجد تعريفات لغوية للدولة في أكثر من لغة، وهي أربعة على النحو الآتي:

أ. الدولة في القرآن الكريم:

° وردت في القرآن الكريم حروف كلمة دولة في قوله تعالى: {ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم [{الحشر: ٧}، بمعنى التداول والتغيير والتحويل.

° وكذلك وردت في القرآن الكريم في موضع آخر، ولكن استخدمت بصيغة الفعل في قوله تعالى: {وتلك الأيام نداولها بين الناس} [آل عمران: ١٤٠]، أي بمعنى نجعل الدولة والغلبة فيها لقوم، وفي غيرها لأخرين.

ب. الدولة لغة عند العرب:

الدولة في اللغة العربية لها مدلولات مختلفة عنها في اللغات الأخرى من الناحية اللغوية، والتقضي عن المعاني اللفظية الصرفة لمدلول كلمة (دولة) في أشهر قواميس اللغة العربية القديمة يبعدها بشكل واضح،

ب. الدولة لغة عند العرب

الدولة في اللغة العربية لها مدلولات مختلفة عنها في اللغات الأخرى من الناحية اللغوية، والتقصي عن المعاني اللفظية الصرفة لمدلول كلمة (دولة) في أشهر قواميس اللغة العربية القديمة يبعدها بشكل واضح،

ج. الدولة لغة عند الغرب:

يختلف المعنى اللغوي لكلمة دولة في القواميس العربية عن معناها عند الغرب، وهذا الاختلاف يعبر عن المدلولات السياسية والفكرية البعيدة، والمغزى الكبير الذي يتجاوز الحدود اللغوية البحتة، فهذا الاختلاف اللغوي يعكس في الواقع اختلافاً في مفهوم الدولة وموقعها في الفكر العربي والفكر الغربي. المفهوم العام للدولة:

إن الشعور بالدولة سابق على قيامها؛ فالدولة قد اتخذت عبر العصور التاريخية المختلفة أسماء عدة، و "الدولة تكتسب قيمتها من شعور الناس بها، وإحساسهم بوجودها، فبدون هذا الشعور لا وجود للدولة" فهذا الشعور يعني الاعتراف بأن ثمة سلطة حاكمة في المجتمع، يخضع لها كل فرد فيه. وقد وردت تعريفات عديدة لمفهوم الدولة، منها:

1. الدولة وحدة قانونية دائمة، تتضمن وجود هيئة اجتماعية، لها حق ممارسة سلطات قانونية معينة، في مواجهة أمة مستقرة على إقليم محدد، وتباشر الدولة حقوق السيادة بارادتها المنفردة عن طريق استخدام القوة المادية التي تحتكرها .

2. الدولة جماعة من الناس تقيم دائماً في إقليم معين، ولها شخصيتها المعنوية، ونظامها الذي تخضع له، ولحكامها، واستقلالها السياسي .

3. الدولة مجموعة من الأفراد الشعب) يعيشون على إقليم محدد (الأرض)، ويخضعون لسلطة سياسية حاكمة (الحكومة)، وتتمتع بالاعتراف الدولي، كشرط للتمتع بالصفة الدولية .

4. الدولة عبارة عن ذلك الشخص المعنوي الذي يمثل أمة (تقطن أرضاً معينة)، والذي بيده السلطة العامة، أو كما يسمونها السيادة .

وبدراسة ما سبق من تعريفات يمكننا تعريف الدولة بالتعريف التالي :
الدولة هي عبارة عن كيان سياسي منظم، يتمثل في مجموعة من الأفراد الذين يقيمون على أرض محددة، ويخضعون لتنظيم سياسي وقانوني واجتماعي معين، تفرضه سلطة عليا."

يمكننا اعتبار هذا التعريف جامع، وشامل؛ كونه تتمثل فيه جميع عناصر الدولة الرئيسية وهي:

- الكيان والنظام السياسي.

العلوم الاسلاميه	الكلية
الفقه وأصوله	القسم
a policy'Shari	المادة باللغة الانجليزية
السياسة الشرعية	المادة باللغة العربية
الثالثة	المرحلة الدراسية
بهجت عويد حمدان	اسم التدريسي
Political bull	عنوان المحاضرة باللغة الانجليزية
السلطة السياسية	عنوان المحاضرة باللغة العربية
الثامنة	رقم المحاضرة
	المصادر والمراجع

السلطة السياسية
إن قيام الدولة يتطلب وجود قوة أو حكومة، تفرض السلطة على الشعب في إطار الأرض، وأن تعمل هذه الحكومة على تنظيم أمور الجماعة، وتحقيق مصالحها، والدفاع عن سيادتها، والمراد بالسيادة استقلالية السلطة التي تحكم الشعب، وتنظم شئونه وموارده، وتقيم العدل بين أفرادها وتقوم بالدفاع عنه، مع تنظيم العلاقات بالدول الأخرى عن طريق تبادل التمثيل السياسي، والاشتراك في المنظمات الدولية.

ولا بد لممارسة السيادة من شخص وهيئة تعاونه، كما لا بد من تنفيذ قرارات الدولة في الداخل ، والاستقلال السياسي، وعدم الخضوع لمؤثرات خارجية في العلاقات مع الدول الأخرى، ولا يتم ذلك التقيد بقواعد القانون الدولي، وقرارات المنظمات الدولية . وتستمد حكومة أية دولة شرعيتها من رضا شعبيها بها، وقبوله لها؛ فإذا اتفق هذا الرضا والقبول؛ فإن الحكومة تكون فعلية، وليست شرعية، مهما فرضت نفوذها على المحكومين، والمبدأ العام أن السلطة إما أن تكون اجتماعية مباشرة، وإما أن تكون مجسدة في شخص معين، أو سلطة مؤسسة. والسلطة السياسية ظاهرة قانونية لارتباطها بالقانون؛ حيث تلجأ إليها السلطة التنظيم الأفراد، وتقيدهم ومطامعهم واندفاعهم، وتغليب مصالحهم على مصلحة الجماعة. كما أن تلك السلطة يمكن أن تتأثر بعوامل عديدة، سواء كانت دينية، أو نفسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية أو تاريخية. فالمشروعية والسلطة الشرعية مصطلحان كثيرا التردد بين الحكام، فالمشروعية هي صفة تطلق على سلطة؛ اعتقاد أنها أصلح فكرة من حيث تطابقها مع آمال المجتمع والأمة، والمشروعية تمنح للسلطات صلاحية إعطاء الأوامر، وفرض الطاعة، أما الشرعية فهي صفة تكتي بها الدولة في أعمالها؛ إذا تطابقت مع الدستور والقانون المطبق في البلد .

نصائص الدولة :

تتميز الدولة عن غيرها من المنظمات بخصائص رئيسة لعل أهمها هو، السيادة، ومدى حررتها في تعديل القوانين التي تضعها، ومن أهم خصائص الدولة ما يأتي:

١. الشخصية المعنوية:

تتمتع الدولة بشخصية معنوية مستقلة ، تمارس جميع الحقوق الممنوحة للشخص المعنوي، لكن شخصيتها منفصلة تماما عن شخصيات الأفراد الذين يمارسون السلطة والحكم فيها.

٢. السيادة :

تعتبر السيادة من أهم خصائص الدولة التي تنقسم إلى السيادة الداخلية والسيادة الخارجية:

أ- السيادة الداخلية:

وتكون حين تتمتع السلطة بالشرعية من خلال الانتخاب المباشر لهذه السلطة من قبل الشعب، وبما يمثله من تفويض عام، من خلال رأي الأغلبية الشعبية أو البرلمانية، وهذه السلطة الشرعية تمثل الهرم السيادي لمثلث السلطة المتمثل بقاعدتيه؛ السلطة القضائية، والسلطة التنفيذية. والسيادة هي التعبير والفكرة التي تضع السلطة فوق إرادة الأفراد من خلال اختيارهم لهذه السلطة وتفويضها بتمثيلهم، بما يعني إقرارهم بالموافقة على أن تكون الدولة ممثلا لهم، ووكي " عن إرادتهم السياسية والقانونية، والتفرد بالقرارات التي تقتضيها الحياة العامة.

ب- السيادة الخارجية:

وتعني عدم سيطرة حكومة، أو سلطة خارجية، على السلطة المحلية، أو عدم خضوع إرادتها إلى أي إرادة خارجية، وتمتعها باستقلالية قرارها السياسي والقانوني الوطني، إضافة إلى موافقة قواعد القانون الدولي عليها.

وان فكرة السيادة فكرة قانونية تصف بها السلطة السياسية؛ بحيث يتم تفويض أفراد من عموم الشعب؛ لتمثيلهم بنتيجة العقد الاجتماعي، حيث يتم تفويض هذه المجموعة من الأفراد صلاحيات مطلقة أو محددة؛ تبعا للظروف ورغبة الشعب..

والشعب هو الذي يملك السيادة أصلا، ويفوض بعضا من صلاحياته إلى هذه المجموعة؛ لتمثله ضمن صيغة قانونية؛ وفقا لانتخابات عامة أو محددة، أو وفقا لتحويل من البرلمان المنتخب، أو أية صيغة شرعية أخرى.

٣. خضوع الدولة للقانون:

إن دولة القانون هي الدولة التي تخضع جميع أوجه نشاطها للقانون، سواء في التشريع، أو التنفيذ، أو القضاء، وإن أهم ما يميز الدولة القانونية عن غيرها من الدول، هو خضوع جميع نشاطها للقواعد القانونية؛ أي عدم الزام الأفراد بشيء خارج القانون.

أشكال الدولة :

تنقسم الدولة من حيث شكل تكوينها إلى :

- دولة بسيطة.

- دولة مركبة -

الدول البسيطة الموحدة:

الدولة البسيطة: هي الدولة التي تكون فيها السلطة واحدة، ولها دستور واحد، ويكون شعبها وحدة بشرية متجانسة، تخضع لقوانين واحدة داخل إقليم الدولة الموحد، وتتميز الدولة الموحدة بوجود تنظيم سياسي واحد للسلطة، تكون موزعة على عدة هيئات، ثمار في شكل وظائف أو اختصاصات مختلفة بمبدأ الفصل بين السلطات.

ولكن هذه الهيئات أو السلطات هي عبارة عن جهاز سلطوي واحد في الدولة البسيطة، وفيما يخص توزيع السلطات الإدارية على الأقاليم والهيئات؛ فإن السلطة التنفيذية في الدولة تتولى مهمتين، وظيفة الحكم، ووظيفة الإدارة، التي يمكن تقسيمها وتوزيعها على هيئات لامركزية، تتمتع بالاستقلال في أداء وظيفتها الإدارية، فالاعتماد على نظام اللامركزية الإدارية لا يؤثر في وحدة الدولة السياسية، الدولة المركبة:

الدولة المركبة: هي الدولة التي تتكون من اتحاد دولتين أو أكثر، غير أن هذا الاتحاد ينقسم إلى عدة أشكال؛ بسبب اختلاف نوع الاتحاد الذي يقوم بين هذه الدول وطبيعته.

تتخصر الدولة المركبة في الأشكال الأربعة الآتية:

وظائف الدولة :

الدولة لا يمكن اعتبارها هدفا في ذاتها، بل هي وسيلة لتحقيق هدف يسعى إليه أعضاؤها وهدف الدولة بوصفها تجمعة بشرية ليس أكثر أهمية أو تقدما بسبب كونه عاما؛ بل إنه القيمة التي تصغي على نشاطها بمقارنتها بأي تجمع آخر؛ كالنقابة، أو الحزب، لذلك فإن أي تجمع بما في ذلك الدولة يجب تقييمه على ضوء أهدافه بوصفه أداة لتحقيقها.

حيث تسعى الدولة إلى تحقيق وظائف معينة، وهذه الوظائف بغض النظر عن مضمونها تحددتها عقائد وأيديولوجيات سياسية، لذلك نجد تباين هذه الوظائف من دولة إلى أخرى؛ تبعا للاختلاف العقائد والأيديولوجيات، بحيث يمكن القول: إن ثمة كليات عقائدية تحدد مضمون هذه الوظائف وأبعادها، وتحكم حركتها، سواء في الداخل أو الخارج .

فالدولة أصبحت أداة الجماعة ووسيلتها في تحقيق عقيدتها أو أيديولوجيتها السياسية، وأن ذلك يمثل أساسا لشرعية الدولة، ومبررا لوجودها.

أما فيما يخص الدولة الإسلامية؛ فإن القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، قدما مجموعة من المبادئ التي يجب أن تحكم الدولة في تعاملها الداخلي والخارجي.

العلوم الاسلاميه	الكلية
الفقه وأصوله	القسم
a policy'Shari	المادة باللغة الانجليزية
السياسة الشرعية	المادة باللغة العربية
الثالثة	المرحلة الدراسية
بهجت عويد حمدان	اسم التدريسي

State jobs in Islam	عنوان المحاضرة باللغة الانجليزية
وظائف الدولة في الإسلام	عنوان المحاضرة باللغة العربية
التاسعة	رقم المحاضرة
	المصادر والمراجع

: وظائف الدولة في الإسلام

إن أهم وظائف الدولة في الإسلام خمسة وهي كما يأتي:

١. إقامة حكم الله في الأرض:

إن الحكم بما أنزل الله سبحانه وتعالى هو الركن المميز للدولة الإسلامية، فإقامة حكم الله في الأرض هو الوظيفة الأساسية للدولة، يقول الله تعالى: {الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر والله عاقبة الأمور} (الحج: ٤١).

فتحكيم غير شريعة الله، والرضا بذلك، هو خروج عن الإيمان، والدولة الإسلامية ملزمة بحماية القانون الإسلامي، وتطبيقه، وإجبار الناس على الالتزام به طوعاً أو كرهاً، وتقاعسها عن أداء هذا الواجب يفقدها وظيفتها، ومسوغات وجودها.

٢. تأمين الحاجات الأساسية للناس:

تحرص الدولة الإسلامية على مصلحة رعاياها، وإدارة مصالح الناس، ورعاية شؤونهم، وحل مشاكلهم، وتنظيم علاقاتهم، وتأمين حاجاتهم، وتيسير عيشتهم، دون مشاكل أو تعقير في شتى المجالات .

٣. إقامة العدل:

يحتل القضاء في الدولة الإسلامية مكانة مرموقة، نظراً للمهمة الخطيرة المنوطة به، والمتمثلة في إقامة العدالة بين الناس، والفصل في الخصومات والنزاعات التي تقع بينهم، وبملا تنفيذ الأحكام الصادرة أحد الواجبات الأساسية التي تقع على عاتق الدولة الإسلامية، وما بها من هيئات تنفيذية، ولعل إقامة العدل، ورد المظالم.

ومن أبرز ما أكدته الشريعة الإسلامية؛ يقول الله تعالى: { وإذا حكم بين الناس أن تحكموا بالعدل [النساء: ٥٨]

٤ . حفظ الدين، وحسن الدعوة إليه:

من أهم واجبات الدولة الإسلامية حفظ الدين الذي هو أحد المقاصد الكبرى للشريعة الإسلامية، ويكون حفظ الدين بتطبيق أحكامه، وتحقيق مقاصده وغاياته، وحمايته من كل مبتدع، أو صاحب هوى، والمحافظة على العقيدة، وإبعادها عن الخرافات

والأهواء، وإبعاد كل شبهه وزيف عن آيات الله، عن طريق المناقشة والحوار الهادئ، وإيقاع العقوبة على المرتدين، وقتال المغرضين والمستهزئين. يقول تعالى: {وإن نكثوا أيمانهم من يعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر أنهم لا أيمان لهم لعلمهم ينتهون} [التوبة: ١٢].

فالدولة الإسلامية تأخذ على عاتقها نشر الإسلام بصورته الناصعة؛ لتظل نقية صافية، وفي الوقت نفسه، تقوم الدولة بأخذ الناس بأمور العبادة؛ كإقامة الصلاة، والمحافظة على حرمة رمضان، وحج البيت، وتنظيم جباية الزكاة، وتوزيعها في مصارفها، وغيرها من الأحكام والشعائر الدينية.

٥. الجهاد في سبيل الله:

يقع على عاتق الدولة الإسلامية واجب الإعداد للجهاد، وتهيئة جميع وسائل القوة التي تدخل في نطاق الرمي بكل أنواعه وأشكاله، تطبيقاً لقوله تعالى: {وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدكم وآخرين من دونهم لا تعلموهم الله يعلمهم} [الأنفال: ٦٠]، وعلى الدولة أن تقوم بتجهيز كل ما يلزم، وإعداد وبنائه؛ لتحقيق القوة من عتاد حربي بمختلف أنواعه، وأدواته، ووسائله المتغيرة، وتدريب أبنائها على استخدامه؛ للدفاع عن الإسلام والمسلمين .

سادسا: التربية السياسية :

المواكب لهذا العصر بجميع همومه وتحدياته وواقعه ، يوقن بأهمية التربية السياسية للشباب المسلم ، هم عمدة الحاضر ، وقادة المستقبل ، وأمل الأمة .

ويزداد اهتمامنا بضرورة التطرق للتربية السياسية في زمن تداعت فيه الأمم الكافرة على أممتنا كما تداعى الأكلة إلى قصعتها ، فأصبح الكل يتناوشها باستئذان وبدونه من كل حذب وصوب ، فالحاجة تستدعي تلك التربية المؤمنة بالله تعالى والشاهدة على هذا العصر بأحداثه ووقائعه .

ويمكننا أن نعرف التربية السياسية بانها : (تنمية الخبرة المعرفية والسلوكية لدى الشباب على مزاوله شؤون السياسة وما ينتج عنها ، وإدراك الآليات التي يمكن لهم من خلالها إدارة شؤون المجتمع ؛ لكي يكون الشباب فاعلين في مجتمعهم ، مؤدين لوظيفتهم التي خلقهم الله تعالى لها بعد عبادة الله ، وهي إدارة الأرض وعمارتها بدين الاسلام وحضارته).

ومن جميل ما قاله الراغب الاصبهاني: السياسة ضربان: سياسة الانسان نفسه وبدنه وما يختص به. والثاني: سياسة غيره من ذوبه وأهل بلده ، ولا يصلح لسياسة غيره من لا يصلح لسياسة نفسه)

: أهم الوسائل المعينة في التربية السياسية

خلق حالة من التوعية التربوية المتزامنة مع تطور الشباب سنة فأخرى بنشر ثقافة الامر والنهي والإرشاد .

إضافة الترتيبات الإدارية والنظامية التي تؤدي إلى تحقيق مصالح الرعية وجلب المنافع لهم ودفع المضار عنهم .

مميزات السياسة الاسلامية واهدافها :

تميز السياسة الإسلامية بعدة أمور :

١/ أنها سياسة تقوم على أن يكون الدين مرجعا وحاكما لشئ الحياة الدينية والدنيوية الإشارك الدين في شؤون الحياة .

فالدين هو المرجع في ذلك كله ؛ ولهذا نجد الله تعالى يقول لمحمد صلى الله وسلم ((فاصدع بما

تؤمر واعرض عن المشركين)) فلم يقل الله له (فاصدع بما ترى)

وقال تعالى ((: إنا انزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله))

وليس بما يراه محمد صلى الله عليه وسلم مع أنه صلى الله عليه وسلم ((وما ينطق عن الهوى أن

هو إلا وحى يوحى)) .

٢/ أنها سياسة العدل والقسط ؛ وليست سياسة الهوى ومحض الآراء .

٣/ أن من لا يفتنع بها من المجتمعات غير المسلمة ؛ فإنها لا تكرهم على الدخول بالإسلام بشرط أن يكونوا في ظل الدولة الاسلامية مؤدين لحقوقهم وواجباتهم .
٤/ أنها سياسة تحاكم الحاكم أمام المحكومين ؛ وتسأله من أين لك هذا .
٥/ أنها سياسة قائمة على الشورى بين من يحسنون الشورى .
شكالية القصور في الفهم السياسي لدى بعض المسلمين .
هنالك حالة مأساوية في عموم واقعنا العربي والاسلامي ، كرسها بعض الطغاة ، وهي كل واشرب وتزوج وكن مواطنا صالحا .
فمواصفات المواطن الصالح في عرف أولئك الطغاة تتمثل بأنه لا ينكر المنكر على حكامه ، فريدون أن يكون الشعب المسلم ينطق بهذه العبارة فحسب : نفسي نفسي نفسي ، وهذا مالي واكل عيالي ولست مباليا .

القصور في الوعي السياسي كان نتيجة لعدة أسباب:

- (أ) حالة اللهو والعبث ، والانشغال بالملهيات والمغريات وما لا نفع أو فائدة منه .
- (ب) محاولة اقضاء الفكر السياسي الحقيقي في الدراسة المنهجية .
- (ت) ضعف الإدراك لأصول فقه السياسة الشرعية ، ومعرفة مقاصد الشريعة بالشكل الصحيح .
- (ث) طمس الحقائق في الإعلام ، واستئجار اصوات بشرية تروج لحكم فلان أو فلان
ثامنا :الحرية السياسية وضوابطها :
مفهوم الحرية :

يقصد بالحرية: قدرة الإنسان على فعل الشيء أو تركه بإرادته الذاتية وهي ملكة خاصة يتمتع بها كل إنسان عاقل وبصدر بها أفعاله، بعيدا" عن سيطرة الآخرين لأنه ليس مملوكا" لأحد لا في نفسه ولا في بلده ولا في قومه ولا في أمته.



العلوم الاسلاميه	الكلية
الفقه وأصوله	القسم
a policy'Shari	المادة باللغة الانجليزية
السياسة الشرعية	المادة باللغة العربية
الثالثة	المرحلة الدراسية
بهجت عويد حمدان	اسم التدريسي
Management in the Islamic Political System	عنوان المحاضرة باللغة الانجليزية
الإدارة في النظام السياسي الإسلامي	عنوان المحاضرة باللغة العربية
العاشرة	رقم المحاضرة
	المصادر والمراجع

الإدارة في النظام السياسي الإسلامي
الادارة في اللغة : الضبط والالزام يقال : أدت فلانا على الامر إذا حاولت إلزامه إياه ،
وأدرته عن الأمر إذا طلبت منه تركه .
الإدارة في الاصطلاح :
هي ذلك النشاط الذي يعمل على تحديد وتحقيق الأهداف بواسطة الآخرين عن طريق التخطيط الدقيق لهم والتنظيم الجيد لاعمالهم والتوجيه الواعي لمسارتهم والرقابة الفعالة لأدائهم في ظل اتخاذ القرارات الرشيدة .
الإدارة في القرآن الكريم والسنة النبوية :
مفهوم الإدارة في الإسلام له معان، وتفسيرات ارتبطت بمنهج الإسلام الأخلاقي وخصائصه الربانية، وتعود بذور مصطلح الإدارة في الإسلام إلى آيات القرآن الكريم؛ فقد جاء قوله -تعالى-: {نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا} ومعنى هذه الآية الكريمة يتضمن وظيفة التنظيم؛ التي تكلم عليها علماء الإدارة كجزء من وظائف الإدارة، فعندما يكون المجتمع مكونا من رئيس ومرؤوس فذلك يمكن الناس من تسخير بعضهم لبعض من أجل تسيير عملية الإنتاج، والعمل من أجل تحقيق الأهداف العامة، وبدون هذا التنظيم لا يتصور تعاون الناس مع بعضهم

البعض. وكذلك جاء مصطلح الإدارة في قوله -تعالى-: { إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها } وقوله -تعالى-: { ينظرون إليك تدور أعينهم } وأما في السنة النبوية : فقد قال بعض أهل العلم إن هذا المصطلح لم يرد صراحة في الأحاديث النبوية. الإدارة عند العلماء توسعت أقوال أهل العلم بتعريف الإدارة أو ما يتعلق؛ فأهل اللغة ذكروا كلمة "دور" ومشتقاتها، لكنهم لم يذكروا كلمة الإدارة بصريح العبارة، وبعضهم قال: أدار السياسة، أي دبر أمور الرعية، أما العلماء في الحديث فعرفوا الإدارة بأنها" : جميع العمليات التي تستهدف تنفيذ السياسة

وهذا التعريف يشمل جميع الجوانب الدينية، والسياسية، والاقتصادية، ونحوها. ومن التعريفات الإسلامية لمفهوم الإدارة؛ تعريف الدكتور حزام المطيري لها حيث يرى بأنها: ذلك النوع من الإدارة الذي يتصف فيه القادة والأتباع بمقومات العلم والإيمان التي تمكنهم من أداء وظائفهم مهما اختلفت مستوياتهم ومسؤولياتهم المناطة بهم،، كما عرف

00

الدكتور النحوي الإدارة الإسلامية بأنها الاستفادة من كل الأسس الإسلامية والقواعد الشرعية، والتوجيهات الأخلاقية للوصول إلى أكبر قدر ممكن من الإنتاج، في أقل وقت ممكن، وعلى أعلى مستوى من الإتقان ليكون كل عمل الإنسان عبادة لوجه الله - تعالى-.

خصائص الإدارة الإسلامية :

تميزت الإدارة الإسلامية بعدد من الخصائص؛ نذكر منها ما يأتي:
ممارسة الأنشطة المباحة للوصول إلى الأهداف؛ فالغاية لا تبرر الوسيلة.
السعي لتحقيق أهداف مشروعة تتفق مع مقاصد الشريعة الإسلامية، وتندرج تحت مفهوم عبادة الله - عزو جل-.

تقديم النفع لجميع الناس دون التمييز بينهم على أساس العرق، أو الدين، أو اللون، ونحوها.

الرقابة الذاتية وهذا نابع من مخافة الله -سبحانه وتعالى-، والإحساس بثقل الأمانة التي تقع على كل مسؤول؛

في الإدارة الإسلامية. إشباع الحاجات الأساسية للإنسان مثل الحاجات الروحية، والنفسية، والمادية، والفكرية؛ كل ذلك بطريقة معتدلة.

مفهوم الإدارة عرف كثير من المفكرين الغربيين؛ أمثال فريدريك تايلر وهنري فايول الإدارة على أنها: فن قيادة الناس من أجل تحقيق الأهداف بأقل التكاليف وأقصر الطرق،

ووفق أفضل مدير "

لإدارة بأنها: العملية التي

ووفق أفضل معايير الكفاءة والفاعلية، كما عرفت الإدارة بأنها: العملية التي تشمل على وظائف التخطيط، والتنظيم والتوجيه، والتنسيق والرقابة. وقد كان هدف علماء

الإدارة من تعريفها وضع تصور عام وواضح؛ لتلك العملية التي ترتقى بالعمل، وتزيد الإنتاج، وتختصر الوقت والجهد؛ في سبيل تحقيق الأهداف العامة للدول والمؤسسات النظرية الإدارية الإسلامية:

تعريف ومفهوم النظرية الإدارية الإسلامية:

يمكن تعريفها " :هي تلك الإدارة التي يتحلى أفرادها - قيادة وأتباعا، أفرادا وجماعات، رجالا ونساء - بالعلم والإيمان عند أدائهم لأعمالهم الموكلة إليهم، على اختلاف مستوياتهم ومسؤولياتهم في الدولة الإسلامية، أو بمعنى آخر: هي الإدارة التي يقوم أفرادها بتنفيذ الجوانب المختلفة للعملية الإدارية على جميع المستويات، وفقا للسياسة الشرعية."

لمحة تاريخية موجزة عن الإدارة: الإدارة ظاهرة ترافق وجود المجتمعات السياسية، فحيث يوجد مجتمع سياسي منظم توجد الإدارة. الإدارة في الحضارة الإسلامية

لمحة تاريخية موجزة عن الإدارة:

((هناك علاقة وطيدة بين الإدارة والشريعة الإسلامية، فقد أشار القرآن الكريم بلفظة الإدارة في قوله تعالى: { إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم } (البقرة آية ٢٨٢) وفي السنة النبوية إشارة أخرى في حديث كعب بن عجرة - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: ((لا تقوم الساعة حتى يدير الرجل أمر خمسين امرأة)) (رواه الطبراني).

ونجد أن أدوات الإدارة الرئيسة هي:

١- التخطيط. ٢- التنظيم. ٣- التوجيه. ٤- الرقابة.

فضلا عن بعض النظم والأساليب الفرعية الأخرى المستمدة من القرآن الكريم، ومن سنة نبينا القائد الإداري الحكيم، عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

ولنستعرض أمثلة على هذه الأدوات الأربعة (والمسماة بوظائف العملية الإدارية):

١ - التخطيط:

هو عبارة عن عملية فكرية تعتمد على المنطق والترتيب والتقدير والمرونة وإيجاد البدائل،

° ومن شواهدة في القرآن قوله تعالى على لسان نبيه يوسف عليه السلام: {

قال تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلا مما

تأكلون. ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمتم لهن إلا قليلا مما

تحصنون. ثم يأتي بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون } [يوسف

٤٩-٤٧]، وبهذا التوجيه القرآني الذي هدى الله إليه يوسف عليه السلام، فإن

المسلم ملزم بالتخطيط المستقبلي لتفادي النكبات والأزمات التي قد تحيط

بالأمة في كل مجال.

° ومن الأحاديث النبوية الدالة على التخطيط والعمل لتفادي تقلبات المستقبل

حتى يحمى الإنسان نفسه ومن تحت ولايته

قوله صلى الله عليه وسلم لسعد بن أبي وقاص- رضي الله عنه... " :-إنك أن تذر

ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكفون الناس...)

وأیضا قوله للأعرابی الذي ترك ناقته عند باب المسجد دون أن يعقلها": اعقلها وتوكل"، وفي هذا الحديث إشارة للإداري المسلم بأن يربط التوكل على الله بالاحتياط والتخطيط الذي لا يتنافى مع التوكل، ولا مع القضاء والقدر.

ومن الأحاديث النبوية الدالة على التخطيط والعمل لتفادي تقلبات المستقبل حتى يحمي الإنسان نفسه ومن تحت ولايته قوله صلى الله عليه وسلم لسعد بن أبي وقاص- رضي الله عنه...": -إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكفون الناس...)

وأیضا قوله للأعرابی الذي ترك ناقته عند باب المسجد دون أن يعقلها": اعقلها وتوكل"، وفي هذا الحديث إشارة للإداري المسلم بأن يربط التوكل على الله بالاحتياط والتخطيط الذي لا يتنافى مع التوكل، ولا مع القضاء والقدر.

٢ - التنظيم:

هو بيان وتحديد الهيكل الذي تنتظم فيه علاقات السلطة والمسؤولية وهو كيان حي متحرك ولا بد من إعداده ليتلاءم دائما مع المتغيرات الداخلية والخارجية، وهو ما جاء به الإسلام قال تعالى: {أهم يقسمون رحمة ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات} [الزخرف: ٢٣]، وهذا غاية في التنظيم، فهو تنظيم الكون والحياة بأجمعها. ونجد في قدوم النبي - صلى الله عليه وسلم- أولى خطوات التنظيم وهي المؤاخاة حيث قال: (تأخوا في الله أخوين أخوين) فأخى بين المهاجرين والأنصار ليكونوا نواة لتنظيم المجتمع.

٣ - التوجيه:

هو القدرة على السير الصحيح مع الموظفين، وهدايتهم وتوجيههم مع إيجاد روح الود والحب والرضى والالتزام للعمل. ولقد اعتنى الإسلام بالتوجيه وأولاه رعاية خاصة لشحذ لهمم، فمن ذلك قوله تعالى: {ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك} [آل عمران: ١٥٩]، وهذا توجيه أعلى للقائد والحاكم، وكذلك قوله تعالى: {وأن تعفوا أقرب للتقوى ولا تنسوا الفضل بينكم} [البقرة: ٢٣٧]، وهذا توجيه عام للمحكومين والعامّة.

٤- الرقابة:

هي عملية ملاحظة نتائج الأعمال التي سبق تخطيطها ومقارنتها مع الأهداف التي كانت محددة واتخاذ الإجراءات التصحيحية لعلاج الانحرافات، وهي غاية الأمر ومنتهاه، فبعد التطبيق الكامل يأتي دور التأكد من أن تنفيذ الأهداف المطلوب تحقيقها في العملية الإدارية تسير سيرا صحيحا حسب الخطة والتنظيم والتوجيه، ولعل الإداري المسلم المؤمن هو المدرك حق الإدراك حقيقة الرقابة، والعمل على إنفاذها سواء على نفسه أو على غيره، ومن شواهد الرقابة في القرآن الكريم قول الله تعالى: {وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون}

وقوله عز وجل: {ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد} ومن السنة النبوية حديث جبريل عليه السلام: (... فأخبرني عن الإحسان؟ فقال صلى الله عليه وسلم: أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك... الحديث)

٥٨

وهذا من أعظم أنواع الرقابة الذاتية، وهنا يتفاضل الناس ليس فقط بمقدار ما يحملونه من (علوم) الإدارة، بل أيضا بمقدار ما يجيدونه من (فنونها) وأساليب تطبيقه". من موقع المجلة العربية"